الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريرج

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم التاريخ



مطبوعة بيداغوجية في مقياس الحوكمة وأخلاقيات المهنة

موجهة لطلبة التاريخ السنة الثالثة ليسانس

من اعداد : د. غنية حاج كولة

السنة الجامعية 2023 -2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

المجلس العلمي لكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
الرقم: 137/ م ع ك ع ا إ/2024

برج بوعريريج في: 25 جويلية 2024

مستخرج من محضر المجلس العلمي لكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

الدورة الرابع عشر(عاديـة) المنعقدة بتاريخ:02 جويلية 2024

وبحضورالأساتذة أعضاء المجلس العلمي الآتية أسماؤهم:

أ.د. بوجمعة عمارة/ د.غنية بلعربي/ د.سعيد مهدي/ د. حمزة إسحاق زيتوني/ د. حمزة جحنيط/ د.العيد سلاقجي/ د.العيد وارم/ د. سمير جوهاري/ د. قرين العيد/ د. لخضر بن نويوة /د. نادية مفتاح/ د.هيبة شعوة / د.آمنة بلعياضي/ د. مليكة بن بردي/ د. سامية بادي/ أ. بن خروف أمينة .

الأساتذة المتغيبون:

د.عمر جبري

أ. كريمة بودرواز

م. حسان مراكشي .

د.عبد الحفيظ لعمش

د. دحمار نور الدين

الأساتذة المدعوين:

د/ نقبيل عبد المليح

د/ بن سعدي سمير

*** النقطة رقم(02):اعتمـاد واقتـراح خبـرة لمطبوعـات بيداغوجيـة .**

*** اعتماد المطبوعـات البيداغوجيـة :**

1. **عرض الملف**:مطبوعة الدكتورة "**حاج كولة غنية**" في مقياس" **الحوكمة وأخلاقيات المهنة**" للسنة ثالثة تاريخ .
2. **الرأي والتوصية**: بعد الاطلاع على تقارير الخبرة لمطبوعة الدكتورة " **حاج كولة غنية** " **في مقياس" الحوكمة وأخلاقيات المهنة" للسنة ثالثة تاريخ خلال السداسي الأول من الموسم الجامعي 2022-2023/2023-2024** التي كانت إيجابية، تم المصادقة من طرف أعضاء المجلس العلمي لكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية على اعتماد المطبوعة كمطبوعة بيداغوجية محكمة.

رئيس المجلس العلمي للكلية

جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
رئيس المجلس العلمي
د.بلعربي غنية

فهرس المحتويات

تمهيد :.....أ-ب

المحور الأول :

I. الحكم الرشيد المكونات،المبادئ ،القواعد ، الأهداف

المحاضرة الاولى.....09

1-تعريف الحكم الرشيد.....10

2-الحكم الرشيد من منظور المنظمات الدولية 12

المحاضرة الثانية 15

3- عوامل بروز الحكم الرشيد :.....16

4-مكونات الحكم الرشيد 18

5-مبادئ الحكم الرشيد 21

المحاضرة الثالثة 21

6- قواعد الحكم الرشيد 24

7- أبعاد الحكم الرشيد 25

8- معايير قياس الحكم الرشيد 26

9- أهداف الحكم الرشيد 27

المجلس العلمي

المحور الثاني

II. مكافحة الفساد

المحاضرة الرابعة 30

تمهيد :..... 30

1-تعريف الفساد 30

2- خصائص الفساد 33

المحاضرة الخامسة ..... 34.

3- أسباب الفساد 34

4- انواع الفساد 36

المحاضرة السادسة 40

5- تعريف الفساد الاداري والمالي 41

6- أسباب الفساد الاداري والمالي 41

7- مظاهر الفساد الاداري والمالي 42

8- آثار الفساد الاداري والمالي ....."44

المحاضرة السابعة والثامنة,,,

11- دور المنظمات الاقليمية في مكافحة الفساد :.....55

12- جهود الجزائر في مكافحة الفساد :.....54

المحاضرة التاسعة 72

13- وسائل وطرق مكافحة الفساد 72

المحاضرة العاشرة والحادي عشر والثانية عشر 88-76

14- تجارب دولية ناجحة في مكافحة الفساد 76

المحور الثالث :

المحاضرة الثالث عشر 92

أخلاقيات المهنة.....92

1. تحديد المفاهيم المرتبطة بأخلاقيات المهنة :.....92

2- الصيرورة التاريخية لأخلاقيات المهنة 94

3- أهمية أخلاقيات المهنة :.....95

المحاضرة الرابعة عشر 96

4- مصادر أخلاقيات المهنة :.....96

5- مقومات اخلاقيات المهنة : 96

6- أهداف أخلاقيات المهنة :.....100

7- أخلاقيات مهنة التعليم: 101

خاتمة : 105

قائمة المراجع..... 112-106

فهرس الأشكال

شكل رقم (01) يوضح العلاقة المتداخلة بين الفواعل الثلاثة 21

شكل رقم (02) يوضح مبادئ الحكم الرشيد 23

شكل رقم (03)يوضح أبعاد الحكم الرشيد 26

شكل رقم (04) يوضح معايير الحجكم الرشيد 26

شكل رقم (05) يوضح أهداف الحكم الرشيد 28

شكل رقم (06).يوضح مصادر أخلاق المهنة 98

شكل رقم (07).يوضح مقومات اخلاق المهنة 99

شكل رقم (08).يوضح معادلة القضاء على الفساد 100

شكل رقم (09)يوضح قواعد ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم .....103.

محتوى البرنامج حسب البرنامج الوزري لتكوين طلبة التاريخ السنة الثالثة

السداسي: الخامس

عنوان الوحدة: التعليم الأفقية

المادة: الحوكمة وأخلاقيات المهنة

- المعارف المسبقة المطلوبة: وعي الطالب بمظاهر الفساد في الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه.

محتوى المادة:

-1الحكم الرشيد(المفهوم، المكونات، المبادئ والقواعد)

-2مكافحة ظاهرة الفساد

-مفهوم الفساد وانواعه (المالي، الاداري، الاخلاقي، السياسي)

-مظاهر الفساد الإداري والمالي (الرشوة ،المحسوبية،المحاباة ،الوساطة،الإبتزاز والتزوير(.....

-أسباب الفساد الإداري والمالي: (الاسباب السياسية، الحضرية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيولوجية(..

-آثار الفساد الإداري والمالي : (على الجانب الاجتماعي ، الاقتصادي، السياسي(

-محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية

-طرق العلاج وسبل محاربة ظاهرة الفساد(تقديم تجارب دولية

-3أخلاقيات المهنة

-ماهية أخلاقيات المهنة والأهداف

-أهمية أخلاقيات المهنة

-مبادئ أخلاقيات المهنة

I. مقدمة :

يرجع تبني مقاربة الحكم الرشيد الى بداية سنوات التسعينيات ، وقد كان هذا بشكل ملفت للانتباه من قبل المنظمات الدولية والهيئات العالمية ،نتيجة تأثير عدة عوامل منها :السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الدول النامية ، كتدني مستوى الأداء المهني و التسييري في الادارات الحكومية، وعدم القدرة على مواجهة التحديات والقضايا المجتمعية الراهنة كالفقر، البطالة ، العنف ، ولاسيما استفحال الفساد بكل أشكاله ، مما أثر سلبا على التنمية الشاملة في المجتمعات ككل وبالأخص الدول النامية، لذى ارتئت هذه الأخيرة الالتزام بتطبيق استرتيجية الحكم الصالح أو الرشيد لتحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة الاجتماعية والرفاهية في شتى المجالات ، وفي هذا السياق لتتحقق هذه المقومات، لابد من تكامل أدوار الادارة الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من خلال المشاركة والتشارك لتحقيق تنمية مجتمعية شاملة ،كما لايمكن ان نستهين بمبادئ وقيم يجب ان يتحلى بها الموظف في القطاع العام والخاص ،وهي اخلاقيات المهنة التي تعد الدستور الاخلاقي والعملي للموظف التي توجه مهامه وبالتالي تجعل من الموظف يتجاوز الانحرافات في ممارسته المهنية ويتحلى بالضمير المهني .

فهذه الثنائية الحكم الرشيد واخلاقيات المهنة من الآليات المهة للقضاء والحد من ظاهرة الفساد بكل أشكاله ، وتاتي هذه المطبوعة البيداغوجية الموجهة لطلبة السنة الثالثة تاريخ عام لاماطة اللثام عن قضايا مهمة الهدف منها : توعية الطلبة بمخاطر الفساد وأثاره وتنمية المعارف القانونية والأليات المؤسساتية الفاعلة من أجل الوقاية والحد من الفساد ،وفي السياق هذا سنتطرق

في ثلاث محاور رئيسية مهمة ،المحور الأول تضمن **الحكم الرشيد المكونات،المبادئ** ،القواعد ، الأهداف قسمناه الى عدة **محاضرات** : الى ماهية الحكم الرشيد مكوناته مبادئه ،وأبعاده وأهدافه ،ومن ثمة ننتقل الى المحور الثاني الذي يهتم بمعالجة جوهر الفساد : أسبابه وأنواعه وآثاره،ونعرف الطالب بالفساد الاداري والمالي لأنه الأكثر انتشارا ،والتعريف بأهم المنظمات الناشطة في مجال مكافحة للفساد بكل أشكاله ، وعرض نماذج رائدة وناجحة لبعض الدول الأجنبية والعربية في مجال مكافحة الفساد، وفي الاخير نعرج على محور أخلاقيات المهنة حيث نتناول مفهومه وبعض المصطلحات المرتبطة به ،أهميته ،أهدافه مقوماته ومصادره ونتطرق الى نموذج أخلاقيات المهنة في المجال التربوي وخاتمة واستعرضنا قائمة المراجع.

المحاضرة الأولى : مفهوم الحكم الرشيد وصيرورته التاريخية

المجلس العلمي للكلية
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

الهدف من المحاضرة :

- ✓ تعريف الطلبة بمفهوم الحكم الرشيد والمفاهيم المرتبط به .
- ✓ تعريفهم باهم الهيئات الدولية الحكومية والغير حكومية التي تناولت الحكم الرشيد .
- ✓ تمكينهم من التعرف على السياق التاريخي لنشاة مفهوم الحكم الرشيد .

تمهيد:

حضي مفهوم الحكم الرشيد باهتمام كبير من قبل الباحثين والدارسين في المجال السياسي والحقوقي والاجتماعي ،خاصة على مستوى الحقل الأكاديمي ما سمح للباحثين للبحث في تجليات هذا المفهوم وخصائصه وأبعاده ومكوناته ، ما ساهم هذا في تقارب التناول المفاهيمي لدى الباحثين ، حيث سعت المنظمات الدولية والهيئات الأكاديمية الى تحديد دلالات المفهوم على أساس الممارسة والأداء من أجل تسيير شؤون العامة للمواطنين ،وتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، طبعا هذا لن يتحقق دون تكامل دور الدولة بسلطاتها الثلاثة ومساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وإشراك المجتمع المدني للقضاء على مظاهر الفساد بكل أشكالها وتحقيق التنمية المستدامة.

1 : تعريف الحكم الرشيد

أولا من الناحية الاشتقاقية اللغوية :

تشير الأدبيات السياسية والاقتصادية أن بدايات توظيف المصطلح كان في القرن15 من قبل شارل دوليان للدلالة على ادارة وفن الحكم ،واشتق لغويا من كلمة " **gulvenar** " والتي تعني قيادة السفينة كما تعني ادارة شؤون العامة من هنا جاء اشتقاق **"gouvernail**[1]

وفي التناول الفرنسي استخدم المصطلح كمرادف لمصطلح حكومة **gouvernement** ووظف فيما بعد للتعبير عن تكاليف التسيير **charge de gouvernement** ،في حين تم تناولها من الناحية الانجليزية لتدل على تنظيم المنشأة وإدارتها ليعرف المصطلح نقلة تاريخية نوعية في السبعينيات للتعبير عن أداة التسيير الاجتماعي والسياسي واصطلح عليه **good gouvernance**[2].

ثانيا – من الناحية الاصطلاحية :

ويقصد **بمصطلح الحكم** : هو الادارة أو التدبير في أية عملية تصنع القرارات أو العملية التي من خلالها يتم تنفيذ تلك القرارات أو السياسات العامة "[3]

---

[1] بن عزيز خيرة ، **دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري وتحقيق متطلبات الترشيد الاداري** ، مجلة الفكر ،العدد8 ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،ص 317,

[2] .نفس المرجع ،ص 318,

[3] مجموعة من الباحثين ،**تجربة الحكم الرشيد في قطر(رو افع التنمية المستدامة والتمكين (1995-2013)** مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة قطر ،ط1،ديسمبر2018،ص ص (22-23).

أما الحكم الرشيد : "طريقة ادارة شؤون الدولة بالمشاركة بين جميع الأطراف الفاعلة وبأسلوب ديموقراطي يتميز بالشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الاقليات ومكافحة الفساد من أجل تحقيق التنمية "[1]

وهناك من الباحثين من أشار الى تعدد ترجمة الحكم الرشيد الى :**"الحكم الراشد، الحاكمية ، الحوكمة ، ادارة شؤون الدولة والمجتمع "**[2]

وأطلق الكايد عبد الكريم في تعريف له على الحكم الرشيد بالحكمانية الجيدة التي "تعبر عن ضرورة الانتقال بفكرة الادارة الحكومية والحكمانية من حالة التقليدية الى الحالة الأكثر تفاعلا وتكامل بين الأركان والعناصر الرئيسية المشكلة للحكمانية والتي تتكون بشكل أساسي من :

- الادارة الحكومية القطاع العام
- ادارة القطاع الخاص
- المجتمع المدني ."[3]

وعليه يمكن تعريف الحكم الرشيد **اجرائيا** أنه أسلوب تسيير شؤون المواطنين في اطار تكامل دور الحكومة (الدولة) والقطاع الخاص وإشراك المجتمع المدني لتحقيق تنمية مستدامة في ظل تعزيز مبادئ الحكم الرشيد: الشفافية ،سيادة القانون ،المساءلة ،حرية التعبير وتحقيق العدالة الاجتماعية ,

---

[1] محمد سليمان حسن الرفاعي ،**الحكم الرشيد في الاردن الو اقع والتطلعات** ، المجلة العربية للإدارة ،مج 39،ع 3 ،سبتمبر 2019، ص43.

[2], بن عزيز خيرة ، **نفس المرجع السابق** ،ص 316.

[3] الكايد عبد الكريم (زهير)، **الحكمانية: قضيا وتطبيقات**. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003 ،ص 12

2- الحكم الرشيد من منظور المنظمات الدولية :

وقد ساهمت المنظمات الحكومية والهيئات الدولية في تحديد دلالة الحكم الرشيد ضمن معطيات وخلفيات متعلقة بالدور الذي تؤديه هذه المنظمات كمنح القروض والدعم للدول النامية والفقيرة وهي مؤسسات ذات طابع اقتصادي وعليه نحاول أن نستعرض أهم المنظمات التي حاولت تحديد دلالة الحكم الرشيد منها:

أ - تعريف البنك الدولي (w b) للحكم الرشيد :

" هو عملية صنع سياسات تكون متوقعة ومنفتحة وبعد النظر ،وبوجود جهاز فني اداري ينفذها ويعمل وفق أسس مهنية وتسعى هذه السياسات الى تحقيق المصلحة العامة ،واحترام سيادة القانون وتعزيز الشفافية في الأداء ،وتشجيع بناء مجتمع مدني قوي يشارك في الشؤون العامة "1994 [1]

وحدد البنك الدولي جملة من الشروط من أجل تحقيق الحكم الرشيد وهي :

- ضرورة توفر هيكل ادراري يتميز بكفاءة وقدرة على التسيير
- أن يعمل هذا الجهاز وفق أسس مهنية والهدف من هذه السياسات خدمة الصالح العام
- احترام سيادة القانون وتعزيز الشفافية وتشجيع مشاركة الافراد والمجتمع المدني .

ب- تعريف صندوق النقد الدولي :() IMF

يخلص تصور صندوق النقد الدولي للحكم الرشيد في التركيز "على مظاهر شفافية حسابات البيئة الاقتصادية والتشريعية ذات الصلة بنشاط القطاع الخاص وشفافيتها "[2]

---

[1] محي الدين شعبان توق ،الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان 2014،ص 49

[2] نفسر المرجع السابق ،ص 52

ج – تعريف برنامج الأمم المتحدة الانمائي () undp

"هي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة في كافة مستوياتها "[1]

ونستنتج من هذا التعريف أنه يركز على ثلاث عناصر مهمة وهي :

-**الحوكمة السياسية** : وتتمثل في صناعة القرارات وتنفيذها من قبل الدولة .

-**الحوكمة الاقتصادية** : وتشمل عمليات صنع القرارات التي تؤثر مباشرة في مستوى ومكونات النشاطات الاقتصادية في بلد ما .

-**الحوكمة الادارية** : وتتمثل في تنفيذ السياسات في شقها السياسي والاقتصادي من قبل القطاع العام مثل جمع الضرائب والتفتيش ، والترخيص وجمع المعلومات وتوزيعها والجفاظ على الامن وتدريب الموظفين وترقيتهم .

د. تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية : oecd

تنطلق المنظمة من مفهوم أوسع ويتمثل في الطريقة التي يتم فيها ممارسة السلطة وتعطي في اعمالها اهتماما واسعا للحوكمة في القطاع العام وحوكمة المؤسسات والشركات الكبرى "[2]

و – تعريف منظمة الامن والتعاون في أوربا :osce

"عبارة عن عملية ممارسة السلطة في بلد ما من خلال المؤسسات المجتمعية والطريقة التي يتم بواسطتها اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالمجتمع والكيفية التي تنفذ بها هذه القرارات والسبل

---

[1] نفس المرجع السابق ،ص 56

[2] نفس المرجع السابق ،ص 58

التي بواسطتها يعمل المواطنون والجامعات على متابعة اهتماماتهم وممارسة حقوقهم المدنية وأداء واجباتهم وحل صراعاتهم [1]

نستنتج من خلال التعاريف الاصطلاحية التي حدتتها المنظمات الدولية أن الحكم الرشيد في أي بلد يجب أن يتحدد على مستوى الممارسة (أي ممارسة الدولة أو السلطة) والأداء وفي اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية التي تكفل حقوق المواطنين والسهر على تطبيق القوانين وإرساء قواعد الشفافية والمساءلة وحق التعبير والمشاركة المجتمع ضمن ثلاثية : الدولة +القطاع الخاص+المجتمع المدني

ان النقلة والصيرورة التاريخية التي حققها تطبيق وتبني مقاربة الحكم الرشيد للقضاء على كل مظاهر الفساد يجعلنا نتساءل هل الحوكمة هي نفسها الحكم الرشيد ؟

و للفصل بين المفهومين أشار الدكتور " بوزيان العربي وجلطي غالم أن :(**مفهوم الحوكمة :عوامل ظهورها ومرتكزاتها ،ومجالات استخدامها** ،مجلة المالية والأسواق)

" الحوكمة مجموعة القواعد والمؤسسات والعمليات التي تمارس على أساسها السلطة في الدولة وهي بذلك تتصل بالسياسة والأبعاد السياسية بمعناها الشامل "**أما الحكم الرشيد** يتعلق بالعناصر التي تجعل الاليات والقواعد المؤسساتية والعمليات تتسم بالفعالية وأهمها حكم القانون ،ورشادة صنع القرار والشفافية والمشاركة "

وفي هذا السياق نستنتج أن الحكم الرشيد لقي اهتمام كبير في تحديد دلالته من قبل المهتمين بهذا المفهوم في شتى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،ولاسيما المنظمات الناشطة في المجال الاقتصادي والسياسي من اجل القضاء على الفساد .

[1] نفس المرجع السابق ،ص 66

المحاضرة الثانية : عوامل بروز الحكم الرشيد ومكوناته ومبادئه

تهدف المحاضرة :

- ✓ **تمكين الطلبة من معرفة اهم العوامل المساهمة في بروز الحكم الرشيد وتبني منهجية للحد من الفساد .**
- ✓ **تميكن الطلبة من معرفة مكونات الحكم الرشيد (الحكومة ،القطاع الخاص ،المجتمع المدني)**
- ✓ **تعريف الطلبة بمبادئ الحكم الرشيد ومدلول كل مبدأ . وربطها بمسألة الفساد .**

تمهيد :

يمكن القول ان تبني منهجية الحكم الرشيد وتبنيها يعود الى زيادة وتفشي ظاهرة الفساد في الدول النامية وتدني الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ،مما ادى بالدول المانحة للقروض والدعم المادي التفكير بملية لاصلاح وضع هذه الدول وبالتالي سنحاول في هذه المحاضرة التعرض الى اهم العوامل التي ساهمت في تبني مقاربة الحكم الرشيد ، كما نعرج على مكونات الحكم الرشيد ومبادئه .

3- عوامل بروز الحكم الرشيد :

لقد ساهمت الملاحظات التي سجلتها المنظمات الدولية الأوربية المانحة والوضع العام الذي عرفته الدول النامية الى التفكير في تبني مقاربة الحكم الرشيد لإصلاح الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في تلك الدول .

بسبب سوء الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وهذا ماسمح لنا بتحديد جملة من العوامل التي مهدت لتوظيف مقاربة الحكم الرشيد

أ- العوامل الاقتصادية : [1]

-جاء هذا المفهوم ليبرز للمؤسسات المانحة فشل السياسات الداخلية لدول النامية خاصة التي تنتهج المنهج الاشتراكي وهو سبب فشل كل نهج تنموي وهذا ما دفع بالمؤسسات اعتماد التوجه الليبرالي في طرح المفهوم .

-الانتشار الواسع للنهج الليبرالي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط النظام الشيوعي مما سمح للدول المانحة بربط مساعداتها للدول النامية بشروط سياسية على تبني مبادئ الحكم الرشيد والليبرالية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

-تصاعد قضايا الفساد عالميا مما ادى الى ضرورة التفكير في آليات تجعل الأنظمة أكثر شفافية للقضاء عليها ،كما عرفت ظاهرة الفساد انتشارا كبيرا في الشركات الامريكية ،مما دفع بمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادية الى اصدار مجموعة من الارشادات تندرج ضمن ما يسمى بالحكم الرشيد للمؤسسات .

---

[1] سارة د ياغي ،**الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر(1999-2007)** مذكرة تخرج ماجستير ،جامعة ال البيت المملكة الهاشمية الأردنية ،اشراف علي عود الشرعة ،2008-2009،ص 24 ،

-التوجه نحو الاهتمام بالبرامج التنموية وإعادة هيكلة المؤسسات المانحة على الدول النامية كشروط سياسية للتنمية وبالتالي ربط التنمية بالسياسة .

ب- العوامل السياسية :

-التحولات التي عرفها العالم وانهيار المعسكر الشرقي ،وبروز فكرة العولمة التي لها فلسفتها وسياسيتها على الدول النامية وهذا انعكس على الممارسات السياسية وإعادة انتاج قيم الديمقراطية والإنسانية على المستوى العالمي .

-"أزمة الثقة التي تولدت بين المجتمع والزمرة الحاكمة نتيجة فشلها الذريع في تحويل الاصلاحات الاقتصادية العديدة الى نتائج ملموسة يستفيد منها كل فئات المجتمع ،بل وصلت الامور الى حد انعدام الثقة بسبب عدم وضوح الرؤية وانسداد الأفق "[1]

ج- العوامل الاجتماعية :

-تتجلى العوامل الاجتماعية في تدهور الوضع الاجتماعي في الدول النامية على المستوى الصحي والمعيشي كالانتشار الامراض المعدية والأوبئة

-تراجع المستوى الثقافي ويتجلى دلك من خلال معدلات التحصيل وارتفاع معدل الأمية

-تفاقم مشكلة البطالة التي مست كل الفئات الاجتماعية بسبب سوء التخطيط وامتصاص اليد العاملة وغياب الرؤية الاستراتجية .

-انتشار السلوكات الانحرافية كالفساد الاخلاقي والاجتماعي مما شكل ظاهرة اجتماعية خطيرة ووصم اجتماعي على المجتمعات النامية ,

-

[1] بوزيان العربي ،جلطي غالم ،مفهوم الحوكمة :عوامل ظهورها ومرتكزاتها ،ومجالات استخدامها ،مجلة المالية والأسواق ،المجلد 08،العدد02،2021،ص432,

4- مكونات الحكم الرشيد :

يستوجب الحكم الصالح أو الجيد تفاعل ثلاث فواعل أساسية عامة وخاصة ومجتمعية (مدنية) لكي تتحقق التنمية والعدالة والرفاه للمواطنين وهي :

أ- الدولة (الحكومة):

تعمل هذه الاخيرة على توفير المناخ السياسي والبيئة القانونية المناسبة لتفعيل عملية اتخاذ القرارات ووضع الاجراءات الحكومية خاصة فيما يتعلق اتاحة تدفق المعلومة وايصالها للفئات المواطنين .

وتمثل "الحكومة جهاز سلطة الحاكم المركزية المناط بها ادارة شؤون الدولة وتطبيق القانون كونها تمثل الجهاز المركزي والإدارة العليا في الدولة المخولة من قبل الحاكم والدستور والقانون للمحافظة على الدستور وست وتطبيق القانون وحماية مصالح الدولة "[1]

وتتكون ادارة الحكم من ثلاث سلطات رئيسية مهمة:

-**السلطة التشريعية :**

وهي السلطة العليا المسئولة عن سن وإعداد القوانين ومراقبة تطبيقها

-**السلطة التنفيذية** : وتمثل الادارة العليا في الدولة المناط بها تطبيق القوانين والمحافظة على مصالح الدولة

-**السلطة القضائية :**

تسهر وتشرف على حسن تطبيق القانون في الدولة والفصل بين المنازعات واصدار أحكام باسم القانون

ب- القطاع الخاص :

[1] - عادل جار الله معزب ،**الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية** ، الناشر المركز الديموقراطي العربي :برلين :ألمانيا ،2020،ص ، ص 21-22

تمثل الدولة القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية ،غير ان التحولات والتغيرات التي عرفها العالم على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فتحت المجال لمشاركة القطاع الخاص في عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تخفيف العبء على الدولة في تسيير قطاعاتها ومواجهة مشاكل نقص السيولة والتضخم .

ويمكن تعريف القطاع الخاص "هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وإدارتها"[1]

وفي ظل البراد يقم الجديد للحكم الرشيد على الدولة تشجيع القطاع الخاص والعمل على دعمه وتقديم التسهيلات مع العمل على تطبيق معايير الحكم الرشيد :الشفافية والمساءلة ،والخضوع للقانون.

ومن هنا تبرز أهمية ودور القطاع الخاص في مجال امتصاص والتقليل من مشكلة البطالة كتشغيل الأيادي العاملة ،والعمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين "لما لهذا القطاع من علاقة في تقديم حلول للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية "[2]

ج – المجتمع المدني :

يمثل جملة من المنظمات المستقلة ذات فعالية "أي هي مجموعة المؤسسات الحرة و المستقلة عن السلطة الرسمية للوحدات السياسية والتي تعمل كل في اختصاصها بغية التطوير والتحديث والتمكين من مجالاتها لاستهداف الدمقرطة "[3]ولاتساع أدوراه على

---

[1] شريط عابد ،بن الحاج جلول ياسين ،دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)، ، مجلة الاستراتيجية و التنمية ،الم جلد 06،عدد 10 ،2016، ص240

استرجع بتاريخ 22-10 -2023 رابط المجلة https://www.asjp.cerist.dz/en/article/822

[2] نفس المرجع السابق ، ،ص 240

[3] فتيحة طبيب، **المجتمع المدني والحكم الراشد (مقاربة نظرية)**،مجلة الرائد في الدراسات السياسية ،المجلد 01،العدد 01،2019، ص141

المستوى المحلي والدولي يمثل هذا الاخير أهمية كعامل تنموي حيوي يستكمل دور الحكومة فدورها يندرج فيما يلي :[1]

✓ التفاوض مع الحكومة من أجل ترسيخ المشاركة الديموقراطية ليس للاستقلال عن الحكومة والصراع معها.

✓ نشر الوعي العام لمسائل تهم المجتمع المدني : مثل مكافحة الفقر وتحسين البيئة وقضايا المرأة

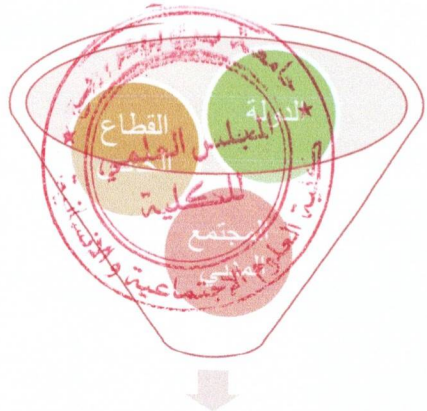
✓ التوعية السياسية وتلني نموذج التنمية ختى يستجيب للحاجات الانسانية

✓ تمثل دور الشريك الكامل في عملية التخطيط و صناعة القرارات .

وعليه فجملة الفواعل الثلاث الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في اطار ممارساتهم وتسييرهم العقلاني والفعال ضمن رؤية استراتيجية بحققون اندماج الافراد والمساواة والعدالة الاجتماعية ليمثلون حجر الاساس لنجاعة وتطبيق الحكم الرشيد في المجتمع وفق معايير ومبادئ تساهم في محاربة ظاهرة الفساد

والشكل رقم (01) يوضح العلاقة المتداخلة بين الفواعل الثلاثة (الدولة والقطاع الخاص،المجتمع المدني.)

[1] - نفس المرجع ،ص 32.



مكونات الحكم الرشيد

5. مبادئ الحكم الرشيد :

يستند الحكم الرشيد على عناصر ومكونات مهمة وهي :[1]

المساءلة :

تتعلق بضرورة توفر آليات قانونية مقبولة تكون بمثابة المنهاج المعتمد والفعال لتطبيق المساءلة بكل أنواعها السياسية والقانونية والمالية والإدارية في القطاعين الخاص والعام على حد السواء .

المشاركة :

هي آلية تكريس حقوق التمثيل والتعبير والتنظيم والمشاركة المدنية كعملية داعمة للتنمية الشاملة وتعمل على ربط جسور التواصل بين الدولة والمجتمع وايصال خيارات الرأي العام الى صناع القرار

الشفافية :

وهي من أهم مرتكزات ترشيد الحكم خاصة في الادارة والتصرف في الموارد واتخاذ القرارات المصيرية مع ضمان سهولة التواصل مع المؤسسات العامة وأصحاب القرار

[1] مجموعة من الباحثين ،مرجع سابق ،ص 30

سيادة القانون:

ويتجلى مبدأ الامتثال للقانون تحت شعار كل الناس سواسية أمام الالتزام بالقوانين بين الحاكم والمحكوم وكل المؤسسات والهيئات العامة والخاصة لكل مكونات الدولة والمجتمع

المساواة والاندماج الاجتماعي:[1]

وتعني حق الجميع في الحصول على فرص الارتقاء الاجتماعي وتحسين مستوى أوضاعهم بعدالة ودون تمييز على أساس الجنس أو العرق ،أو الدين أو النسب أو الاصل الاجتماعي أو غيرها من الفوارق الاخرى .

الرؤية الاستراتيجية :

ترتبط الرؤية الاستراتيجية بمكونات الحكم الرشيد قطاعات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال تكامل الرؤية لرسم خطط بعيدة المدى في اطار التنمية المستدامة من أجل تحقيق نتائج ايجابية وذلك بالتنسيق بين كافة القطاعات والأخذ بعين الاعتبار المناخ الداخلي والخارجي من أجل مواجهة التحديات ومعوقات التي تجول دون تطبيق الحكم الرشيد .

اللامركزية:

الحكم الرشيد يعتمد على لامركزية الدولة في القرارات والمسؤوليات من خلال توسيع دائرة المسؤولية المدنية وتعزيز المشاركة المجتمعية ،وعليه فاللامركزية جزء مكمل للديمقراطية للوصول الى تطبيق الحكم الرشيد.

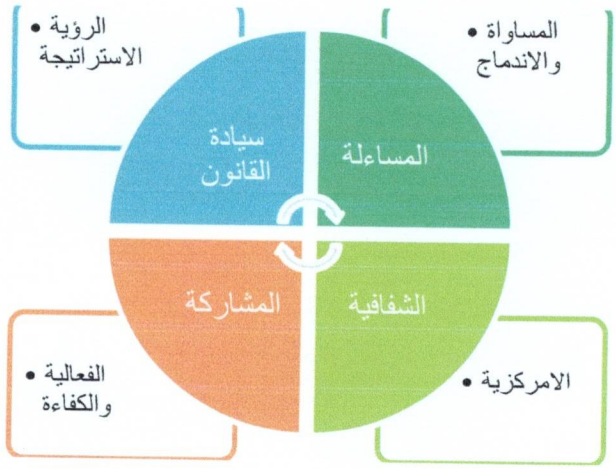
الفعالية والكفاءة :

---

1 - ابتسام حاتم علوان، **ترشيد الحكم في التجربة العراقية .....الابعاد ومعالجات** ،المجلة السياسية والدولية ،ص30 https://www.iasj.net/iasj/download/061fa86cca63977e

على المؤسسات تحقيق نتائج تشبع احتياجات المجتمع ،مع التوظيف الأمثل للكفاءات والموارد البشرية والمالية ضمن خطط مدروسة .

شكل 2- يوضح مبادئ الحكم الرشيد



ان تفاعل مبادئ الحكم الرشيد يحقق لنا التوازن داخل المجتمع وفي أي بلد يسوده الاستقرار السياسي، ووضوح الرؤية وتسيير شؤون المواطنين بشفافية، وتغليب المصلحة العامة على الخاصة سيقضي على الانحرافات التنظمية والادارية والمالية ويعمل على ترتيب أي دولة ضمن الدويلات ،التي تتميز بحكم صالح وتتحق التنمية في شتى المجالات .

المحاضرة الثالثة : قواعد الحكم الرشيد ،الأبعاد ، مؤشرات القياس ، والاهداف

تهدف المحاضرة الى :

- ✓ **تمكين الطلبة من التعرف على اهم قواعد الحكم الرشيد ,**
- ✓ **يحلل ويركب ويحلل الأبعاد المكونة للحكم الرشيد**
- ✓ **يتعرف على مؤشرات قياس الحكم الرشيد في المجال الاداري والاقتصادي**
- ✓ **الكشف عن اهم الاهداف التي يسعى الحكم الرشيد تحقيقها .**

تمهيد :

نحاول في هذه المحاضرة التطرق الى اهم المرتكزات والقواعد التي يرتكز عليها الحكم الرشيد ونوجزها فيما يلي :

6- قواعد الحكم الرشيد :

يرتكز الحكم الرشيد على مجموعة من القواعد وهي :[1]

- اتاحة الفرصة للمواطنين المشاركة في شؤون المجتمع وصياغة سياسات عامة
- اتاحة الفرصة للمساءلة الفردية للمسؤولين والجماعية للمؤسسات .
- توفير الحريات المدنية والسياسية واحترامها .
- توفير حرية الصحافة وتداول المعلومات
- توفير الاستقرار في الحياة السياسية وتوزيع السلطات بشكل حقيقي وتداول السلطة التنفيذية وضمان اجراءات الرقابة .

[1] محي الدين شعبان توق ، مرجع سابق ،ص 51

- فاعلية الحكومة في صياغة سياسات عامة ذات جودة ,
- وضع تشريعات ملائمة وعادلة وشفافة
- تطبيق حكم القانون على الجميع بدون استثناء
- احترام حقوق الملكية الفردية والمؤسسة.
- توفير القضاء النزيه والعادل والمستقل.
- وضع سياسات وقائية للحد من الفساد وردع من يقع في الفساد.

7- أبعاد الحكم الرشيد :

يتكون الحكم الرشيد من ثلاث أبعاد كبرى واسعة ومترابطة وهي:

أ- البعد السياسي:

يتمثل في الطريقة التي تتخذ بواسطتها القرارات وتنفذ بها السياسات في بلد ما والى كيفية اختيار الحكومة للإجراءات التنفيذية والتشريعية ،ومراقبة أدائها وتغييرها وباختصار يمثل هذا البعد السلطة السياسية والمؤسسات السياسية من حيث التعددية السياسية ووجود أجهزة رقابة كالإعلام المستقل وإشراك المواطن في العملية السياسية وهذا يحدد العلاقة بين الحكومة والشعب .

ب- البعد الاقتصادي :

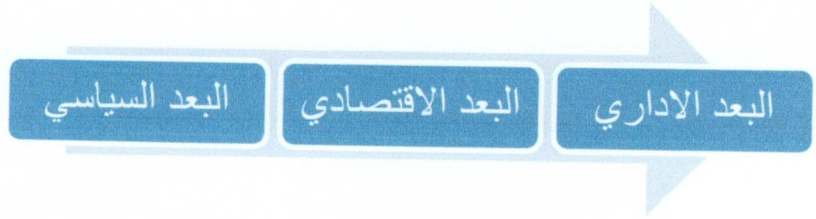
هو طريقة اصدرا واتخاذ القرارات من أجل هيكلة السوق والسياسات الاقتصادية والتشريعات المالية والنقدية .

ج – البعد الاداري :

يشير الى الكيفية التي تنفذ فيها السياسات من قبل الادارة الحكومية سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية .

المجلس العلمي للكلية
العلوم الاجتماعية

الشكل رقم (03):يوضح أبعاد الحكم الرشيد



8- معايير قياس الحكم الرشيد :

يستند معيار قياس الحكم الرشيد في أي بلد على المعايير التي وضعها البنك العالمي وتشمل 22 مؤشر لاختبار وتحقيق الحكم الراشد ،منها 12 مؤشر يتعلق بمسألة المساءلة العامة، و10 مؤشرات تخص جودة الادارة ووفقها يتم ترتيب البلدان حسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173 رتبة بحسب عدد الدول ويحسب معدل صلاح الحكم وتتراوح علامة الدولة من صفر الى 100، ويتضمن المقياس أسئلة تغطي مجالات عدة وتعكس مدى اندماج المواطنين مع الحكومة .

وتتمثل مؤشرات اختبار الحكم الرشيد فيما يلي :



شكل رقم (04) يوضح مؤشرات قياس الحكم الرشيد من اعداد الباحث

أ- **مؤشر المساءلة العامة :** [1]

يتضمن المجالات التالية :

- ✓ درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد
- ✓ درجة المشاركة السياسية ونوعيتها
- ✓ درجة الشفافية ومدى القبول الذي تحضى به الحكومة لدى الشعب
- ✓ درجة المساءلة السياسية .

وتندرج مجالات المواضيع في ممارسة حقوق الافراد ،الحرية المدنية ،حرية الصحافة والتعبير ،الاداء السياسيى ،الانفتاح على التوظيف ،الشفافية والمساءلة ، مدى الانفتاح الديموقراطي ،والحق في المشاركة ,

ب- مؤشر جودة الادارة : [2]

يرتبط هذا المؤشر بقياس حدود الفساد في مجال ادارة الموارد وادارة السوق ،ومدى احترام الحكومة للقوانين .

9. أهداف الحكم الرشيد :

ويندرج الهدف الجوهري في تنظيم العلاقة بين الفواعل الأساسية القطاع الحكومي ،القطاع الخاص والمجتمع المدني للحد من الفساد .وكذا

- تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية وذلك بتحديد الحد الادنى لمستوى المعيشة لكافة المواطنين وتحقيق حياة كريمة .[3]

---

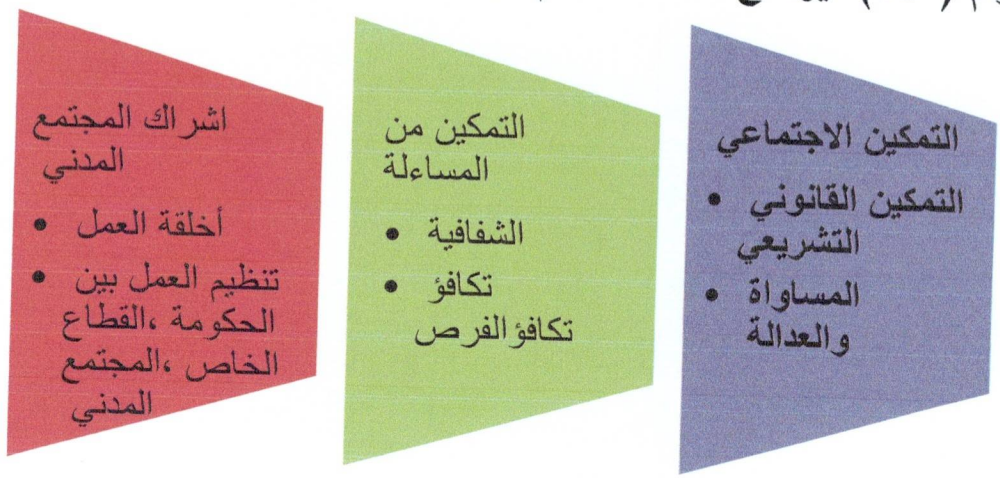
[1] - نبيل البابلي ، **الحكم الرشيد الأبعاد و المعايير و المتطلبات** ،المعهد المصري للدراسات ،تركيا ،تقارير سياسية ، 09جانفي 2018، ص 04

[2] - نفس المرجع السابق ، ص 05

[3] الكايد عبد الكريم (زهير)،مرجع سابق ،ص 15,

- التمكين من تحقيق حالة الشرعية الاجتماعية في المجتمع
- العمل على القضاء التبعية الاقتصاديةوتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال استغلال الموارد العامة .
- ادارة وتسيير الموارد بكفاءة ورؤية استشرافية ,
- التمكين من تطبيق الشفافية في كافة القطاعات الثلاثة (الحكومة،القطاع الخاص ،المجتمع المدني)
- العمل على أخلقة العمل وتطبيق النظام الديمزقراطي وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتعزيز مشاركة الموطينين .
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني للمساهمة في عجلة التنمية وتحقيق التواصل ووصول المعلومة ,

شكل رقم (05) يوضح أهداف الحكم الرشيد البعيدة المدى



وما يمكن استخلاصه أن الهدف الجوهري من تبني مقاربة الحكم الرشيد في أي بلد هوتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية خاصة في ظل تفعيل مبادئ الحكم الرشيدعلى أرض الواقع مع العمل على تكامل أدوار الفواعل الثلاثة الدولة والقطاع الخاص

والمجتمع المدني لكن اذا تراجعت وظائف هذه المؤسسات يؤدي الى حدوث خلل في مؤسسات المجتمع ،ويظهر ما يسمى بالفساد الذي سنحاول تناوله في المحور الثاني .

المحور الثاني : مكافحة ظاهرة الفساد

المحاضرة الرابعة : مفهوم الفساد وخاصائصه

المجلس العلمي للكلية

تهدف المحاضرة : الى

- ✓ تعريف الطلبة بدلالة الفساد من الناحية اللغوية والاصطلاحية .
- ✓ التعرف على أهم خصائص الفساد .

تمهيد :

لقي مشكل الفساد اهتمام كبير من قبل الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية ،ناهيك عن الهيئات الدولية والمنظمات الغير حكومية ،لما لهذه الظاهرة من انعكاسات خطيرة على التنمية والنهوض بالمجتمعات ،،حيث أجمع الجميع على ضرورة مكافحة هذه المشكلة وعلاجها، وذلك بتفعيل مبادئ الحكم الرشيد المتمثلة في المسؤولية ،والمساءلة ، والشفافية ،مع ضرورة اشراك العديد من الجهات (الحكومة ،القطاع الخاص،المجتمع لمدني).

وعليه سنحاول التطرق الى ماهية الفساد وخصائصه ،وأنواعه ،مظاهر الفساد الاداري والمالي ومحاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية وطرق العلاج وسبل محاربة ظاهرة الفساد وفي الاخير نعرج على نماذج ناجحة لتجارب الدول في مكافحة الفساد

1- مفهوم الفساد وخصائصه

أولا :- تعريف الفساد :

يعد الفساد مفهوم مركب ومعقد ومتعدد الأبعاد حيث اختلفت تعريفاته باختلاف منظورات الباحثين ، ومنظومة القيم الثقافية المتعارف عليها في كل مجتمع

وعليه نحاول توضيح دلالة الفساد من الناحية اللغوية ومن منظور اسلامي ،واصطلاحي واجرائي .

أ- مفهوم الفساد من المنظور اللغوي :

- يعني التلف ، والعطب والخلل [1] ، وإلحاق الضرر بالأفراد والمجتمعات .

وكلمة الفساد باللغة الانجليزية corruption مستمدة من الفعل دو الأصل اللاتيني corruptus والذي يعني "يكسر " والمعني الحرفي للكلمة هو "الاجزاء المكسورة "

أما كلمة فساد في اللغة العربية تدل على التحول من الحالة الصحية أو الصحيحة أو السليمة "[2]

ب- مفهوم الفساد من المنظور الاسلامي :

ورد لفظ الفعل الثلاثي "فسد" في 50 موضعا في القرآن الكريم وحمل عدة معاني دلالة : المعصية ، الظلم ، القتل ،الهلاك، التخريب،والتدمير ، القحط وقلة النبات والبركة ،السحر ، المنكر "[3]

---

[1] المعجم الوسيط / المجلد الثاني ، دار احياء التراث العربي ،ط2، 1973،ص688.

[2] محي الدين شعبان توق، مرجع سابق ،ص 96

[3] محمد مجمد معابرة : الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية (دراسة مقارنة بالقانون الاداري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ، ط1،2011،،ص ص 57،78

ومن بين السور على سبيل الذكر التي ورد فيها لفظ الفساد سورة الروم الآية 41 لقوله تعالى " **ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس** " وفي سورة المائدة الاية 33 لقوله تعالى " **انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الاخرة عذاب عظيم** "

ويعرفها أحمد معاوية " الفساد هو كل المعاصي والمخالفات لأحكام الشريعة الاسلامية ومقاصدها والعمل بها " [1]

ان الفساد من الناحية الشرعية الدينية يعكس البعد الشرعي للضرر الواقع على أفراد المجتمع .

ج – مفهوم الفساد من المنظور الاصطلاحي :

"هو سلوك به انتهاك للقواعد والضوابط التي يفرضها النظام القائم ،كما يعد فسادا كل سلوك يهدد المصلحة العامة وكذلك أي اساءة لاستخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة "[2]

"الفساد سلوك يقوم به أفراد أو موظفون عموميون ينحرف عن منظومة المسؤوليات أو يستخدمون سلطاتهم لخدمة أغراض خاصة والحصول على منافع شخصية " (البرنامج الدولي لمكافحة الفساد في لبنان)[3]

---

[1] أحمد معاوية أحمد سيد ،سياسة الاسلام في الوقاية والمنع من الفساد ، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ،المجلد 1، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ،الرياض ،2003، ص210

[2] مدحت محمد أبو النصر ، الحوكمة الرشيدة فن ادارة المؤسسات عالية الجودة ،الناشر المجموعة العربية للتدريب والنشر ،مصر ،ط1،2015، ص71

[3] نفس المرجع ،ص 97.

ويعرفه عبد الله أحمد المصراتي " هو سلوك منحرف وضار يرتكب بمحض الارادة في مجال العمل الاداري والفني بالقطاع العام (الحكومي) ويقوم به الموظفون لتحقيق مصالح شخصية مادية كانت أو معنوية أو الاثنين معا ،بمفردهم كانوا أو مشتركين مع آخرين من الداخل المؤسسة أو خارجها وهو يتجلى في أنماط متعددة من السلوك مثل :الرشوة ،استغلال وتبادل المنافع والمصالح غير المستحقة والاختلاس والتزوير والتحايل والابتزاز والوساطة والمحسوبية في تعيين الاقارب .....الخ "[1]

وعليه الفساد ظاهرة سلبية تعكس سلوك غير سوي يقوم به الفرد سواء كان موظف أو عاملا في القطاع العام والخاص من أجل تحقيق مصالحه الشخصية ويتمظهر في أشكال متعددة ويتعرض مرتكبه للمساءلة القانونية .

2- خصائص الفساد :

من بين خصائصه نذكر :

- الفساد ظاهرة مركبة مرتبطة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمة والسياسية في المجتمع [2]
- الفساد بخصوصيته هو عابر للحدود الجغرافية (العولمة وتأثيراتها)
- الفساد ظاهرة عالمية منتشرة في جميع المجتمعات متقدمة ،نامية ،متخلفة .
- الفساد مشكلة خطيرة لها أسباب اقتصادية اجتماعية،ثقافية وأخلاقية
- للفساد تأثير سلبي على عملية التنمية ,
-

[1] عبد الله أحمد المصراتي ،الفساد الاداري (نحو نظرية الاجتماعية في علم الاجتماع الانحراف والجريمة " دراسة ميدانية " ،المكتب العربي الحديث ،الاسكندرية ،2011،ص14.

[2] مدحت محمد أبو النصر ،مرجع سابق ،ص ص 71-72.

المحاضرة الخامسة : أسباب الفساد وانواعه

المجلس العلمي للكلية

تهدف المحاضرة :الى

- ✓ تعريف الطلبة بأسباب تفشي ظاهرة الفساد واستفحالها .
- ✓ تمكينهم من التعرف على انواع الفساد حسب المصدروالمجال والأثر

3- أسباب الفساد :

لقد تعددت أسباب الفساد ونحاول ان نذكر البعض منها :

1- **السياسات الحكومية الخاطئة** : ويشير الى انحراف السياسات التي تضعها الحكومة عن مسارها الصحيح بسبب استغلال مسئولين فاسدين السياسات لاغراضهم الخاصة أكثر من خدمة الأغراض العامة

2- **سوء فهم وادارة البرامج** : وهذا مرتبط بطريق اختيار الكوادرالتي تتميز وتحملها للمسؤولية في القيادة الادارية.

3- فشل **المؤسسات** :فشل هذه المؤسسات بسبب ضعف الحكومة وغياب القانون وسيطرة المنفعين عليها وهدر امكانياتها لصالح فئة معينة

4- **ضعف نظام الرقابة وواختلال توازن السلطات** :ان غياب الديمقراطية والحوكمة الرشيدة عمل على اضعاف نظام الرقابة وتسهيل انتشار الفساد في كل السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية

المجلس العلمي للكلية

5-**ضعف النظام القضائي أو فساده** : ان فساد الجهاز القضائي وعدم نزاهته عامل اساسي في تنامي الفساد.

6- **تخلف المجتمع المدني وضعف بنيته** : وهنا يظهر ضعف المجتمع المدني وعدم قدرته على الرقابة على أفعال السلطة التنفيذية في الدول التي يكثر فيها الفساد أ واضعافه متعمد .

7- **تدني أجور الموظفين العموميين** :يؤدي الى مايسمى بالفساد الصغير اي قبول الرشوة لتسيير المعاملات الادارية

8- **انعدام الشفافية والمساءلة** :غياب هذين البعدين المتعلقان في القواد يساعد الاساسية للحكم الرشيد يساهم في تفشي ظاهرة الفساد.

9_ **ضعف الوازع الاخلاقي عند الموظفين العموميين** ساعد في انتشار الفساد

وهناك من أشار الى عوامل أخرى كامنة وراء انتشار الفساد وهي :

- **عوامل نفسية فردية** : كالحاجة تدفع الفرد الى ا انحراف ،الاكراه ،التقليد ،الطمع ،بروز قيم ثقافية سلبية (الكل يرتشي)
- **عوامل سياسية** : ضعف الآليات الديمقراطية والرقابة وتحكم النخب وضعف الحريات المدنية والسياسية ،غياب الشفافية ،ضعف اليات حقوق الانسان
- **عوامل قانونية** :ضعف التشريعات وضعف شفافيتها ، القضاء غير العادل ،تعقيد اجراءات القاضي
- **عوامل بيروقراطية** :تعقد الاجراءات الادارية وغياب الشفافية في الاجراءات الحكومية ،غياب المساءلة الادارية
- **عوامل اقتصادية** : الفقر ،البطالة ، تدني الاجور ، التنافس غير الشريف

❖ **عوامل مدنية** : ضعف المجتمع المدني ووسائل الاعلام ،فساد الصحافة

❖ **عوامل ثقافية** : تفشي ظاهرة الفساد ،تهميش المستقيمين

❖ **عوامل دولية** : المحاباة السياسية ،كسب الولاءات ،التنافس غير المشرع

ضعف آليات الرقابة الدولية

4_ أنواع الفساد :

يمكن تصنيف أنواع الفساد حسب مصدره وهو كالتالي :

أ- **الفساد الأخلاقي** : يقصد بفساد الأخلاق أي البعد عن القيم والمبادئ القويمة التي تخص المجتمع وكذلك القيم الدينية القويمة [1]

وتعد الأخلاق مصدر أساسي لنهضة الامم وفي حال تدهورها فان القيم الحميدة والفضيلة كالعدل ،والإحسان والصدق والأمانة تزول وهذا يؤدي الى فساد المجتمع ويعود سبب فساد الاخلاق الى غياب الوازع الديني .

ب- **الفساد الاجتماعي** :

'يؤدي الفساد الاجتماعي الى التفكك الاسري وانتشار المسكرات والإحلال بالأمن والقتل فهو يتمثل في جميع الممارسات التي تخالف الاداب العامة والسلوك القويم '[2]

فانهيار القيم والتخلي عن المعايير بسبب سوء التنشئة اجتماعية وتخلي الأسرة عن أدوارها وتبني قيم جديدة فرضتها وسائل الاعلام دخيلة على المجتمع أدت الى فساد العلاقات الاجتماعية وظهور ممارسات سلبية على المجتمع وبما أن الموظف فرد في هذا

[1] https://www.almrsal.com/post/836853?utm_source=google.f أسباب الفساد الاخلاقي ومظاهرهالمنتشرة في المجتمع تاريخ الولوج 17-10-2022 توقيت : 17و54

[2] خضير شعبان ،الفساد أنواعه وأسبابه ،وآثاره وطرق علاجه ، مطبوعة دروس موجهة لطلبة الجيولوجيا ،جامعة باتنة2 ،السنة الدراسية 2015-2018،ص13

المجتمع فانه يتأثر بالجو السائد ففي ظل قيم الجشع والطمع والمحاباة نجده ينحرف في أداء واجبه الوظيفي .

المجلس العلمي للكلية

ج- الفساد السياسي :

يقصد به استغلال المناصب السياسية العليا لتحقيق مختلف المنافع الخاصة ويتم ذلك عن طريق احتكار سلطات الحكم لصالح فئة معينة

ومن "مظاهره :تزوير الانتخابات ،اقصاء المواطني من المشاركة السياسية تقييد ممارسة النشاطات السياسية "[1]

أن الفساد السياسي يصدر من فاعلين سياسيين ،مسؤولي الدولة :الوزراء ،مسؤولي القطاعات ،ممثلي المجالس الشعبية من خلال استغلال سلطتهم وصلاحياتهم المخولة لهم "والاستلاء على الاراضي والممتلكات ،صرف نفقات أموال الدولة بطرق غير مشروعة "[2]

د- الفساد الاداري :

يتمثل في مجمل الانحرافات التنظيمية الوظيفية التي يقوم بها الموظيف في القطاع العام والخاص ومخالفته للقواعد والضوابط القانونية والمهنية واهماله لواجبه الاداري

وقد جاء في تعريف طرحته منظمة الشفافية الدولية "أنه اساءة استعمال السلطة من أجل المنفعة الخاصة " أما البنك الدولي فقد أشار الى هذا النوع من الفساد أنه" اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص "

هـ- الفساد المالي :

---

[1] سقني عبلة ،محمد لمين هيشور ، ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري :دراسة في الاسباب وآليات المكافحة ،المجلة الجزائرية للدراسات العامة ، المجلد 7،العدد 1،جوان 2018 ،ص 13

[2] لعماري وليد ،أسباب الفساد في الدول المغاربية وأثارها السلبية علها ،مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ،المجلد 7،العدد2،2020،ص 193

هو استغلال الأموال العامة وموارد البلاد المالية والاقتصادية واستخدامها لأغراض خاصة في جرائم الاختلاس والسرقة والتزوير باستخدام وسائل غير مشروعة لتضليل السلطات الرسمية .

في دراسة بحثية قدمها عبد الله الحسن بونعامة قام بتصنيف أنواع الفساد الى :[1]

- **طبقا للمجال الذي نشأت فيه :**

أ-فساد ساسي ،ب- فساد اجتماعي ، ج فساد اقتصادي وادراي ،د فساد ثقافي

- **فساد حسب انتماء الافراد المنخرطين :**

أ- فساد في القطاع العام ، ب- فساد في القطاع الخاص

- **فساد حسب درجته :**

أ- فساد عادي ب- فساد الشامل

وفي نفس السياق قام الباحث الخثران عبد الكريم في سنة 2004 في دراسة قام بها في مستوى الماجستير بتقسيم أنواع الفساد حسب المجال الذي تظهر فيه وطبقا لأثره وهي كالأتي : [2]

أولا : الفساد طبقا للمجال الذي ينتشر فيه :

- **الفساد العقائدي:** ويتمثل في التحريف والتشكيك في أوامر الدين .
- **الفساد السياسي :** وهو الفساد الذي يرتكب من قبل الاشخاص الذين يعملون في السلطة السياسية.
- **الفساد الاقتصادي :** وهو الفسا د الذي يرتكب ضد أموال الدولة

---

[1] عبد الله الحسن بونعامة ، الفساد وأثره في القطاع الخاص ، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ،جامعة نايف للعلوم الامنية ،الرياض 2003،ص ص 586-587

[2] الخثران عبد الكريم سعد ،واقع الاجراءات المتخذة للحد منجرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية ،رسالة ماجستير ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ،2004-1424 ،ص ص26 ،27

- **الفساد الأخلاقي** : وهو الفساد المنافي للأخلاق الحميدة .

و- الفساد الثقافي :ويتمثل في الاضرار بالوسائل الثقافية لتحقيق مصلحة خاصة

ي- الفساد الاجتماعي : ويتمثل في قلة الولاء الوظيفي وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الاوامر ,

ثانيا : الفساد طبقا لأثره :

1- الفساد الاكبر : وهو الفساد الذي يرتكبه الوزراء والحكومات ورؤساء الدول

2- الفساد الأصغر : وهو فساد الموظفين الصغار .

وعليه نستنتج أن الفساد ظاهرة معقدة ومتداخلة الأبعاد تتدخل فيها عوامل عدة مماساهم في تنوع انواعه ودرجته ومصدره وحتى آثاره التي تنعكس على استقرار الفرد والمجتمع .

المحاضرة السادسة : الفساد الاداري والمالي



تهدف المحاضرة : الى

- ✓ الى تعريف الطلبة بنوع من أنواع الفساد الذي يشكل خطر كبير على المجتمعات وهو مرتبط بالجانب الأخلاقي والديني .
- ✓ التمكن من معرفة خصائص الفساد الاداري والمالي
- ✓ تعريف الطلبة بانواعه ومظاهره
- ✓ الكشف عن اهم أثاره .

تمهيد :

وفي المحور هذا نحاول أن نتناول نوع من أنواع الفساد المتفشية بكثرة في جميع المجتمعات ألا وهو الفساد الاداري والمالي كشكل من أشكال الفساد .

5- الفساد الاداري والمالي

يعد الفساد الاداري والمالي من أنواع الفساد الأكثر انتشارا وحدوثا في القطاع العام والخاص ولذى أولت الحكومات اهتماما بالغا في ايجاد أليات ردعية قانونية ومؤسساتية لردع مرتكبيه وعليه فالمقصود بالفساد الاداري والمالي من الناحية الاصطلاحية :

أولا -تعريف الفساد الاداري والمالي :

"يشمل كل الأعمال والانحرافات الوظيفية والمالية السلبية غير المشروعة والتي يقوم بها الموظف داخل الجهاز الاداري الحكومي من خلال الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الاداري الرسمي واستغلال الوظيفة العمومية الممنوحة له لتحقيق أهداف خاصة بعيدا عن المصلحة العامة "[1]

وفي تعريف أخر للفساد الاداري والمالي " عرف انه سوء استخدام المنصب العام أو النفوذ العام من طرف أعضاء ومسؤولي المؤسسات والهيئات العمومية لاكتساب أغراض شخصية ومكاسب مالية بطرق منافية للقانون والتعليمات "[2]

وعليه الفساد الاداري والمالي هو انحراف الموظف عن المعايير والضوابط والقوانين التي وضعتها المؤسسة لصالحه الخاص لتحقيق مكاسب مالية .

6- أسباب الفساد الاداري والمالي :

من بين الأسباب المؤدية للفساد للإداري والمالي نذكر :

أولا : الأسباب السياسية : ومتعلقة بالجو العام للوضع السياسي في بلد ما والتي تتخبط في مشكلة ضعف الممارسة السياسية وتطبيق الديمقراطية،وغياب الحكم الصالح وضعف الدور الرقابي يؤدي الى انتشار الفساد الاداري والمالي .

ثانيا :الأسباب الادارية والتنظيمية :

---

[1] قاسم علوان سعيد ،سهام عادل أحمد ،الفساد الاداري والمالي :المفهوم –الاسباب –الآثار الوسائل المكافحة ،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة ،المجلد 06، العدد 18،كانون الثاني 2014،ص 05

[2] عاتي يمينة ،الفساد الاداري والمالي ،مفاهيمه أسبابه ،أشكاله وآثاره على التنمية الاقتصادية ،مداخلة القيت في الملتقى الوكني الاول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية يومي 24و25أفريل 2018 ،جامعة 8ماي 1945 جامعة قالمة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ،ص 3

وتتمثل في عدم التزام المسؤولين وأصحاب الوظائف العامة والخاصة بأخلاقيات المهنة الادارية وتتجسد في خيانة الامانة وإفشاء أسرار المهنة وتتزايد الانحرافات التنظيمية خاصة في المؤسسات العامة والكبيرة مع ارتباط علاقات العمل بالأهل والأصدقاء وبناءها على أساس المصلحة الشخصية ومع غياب الرقابة وأساليب تقييم أداء العمل يؤدي الى تفشي هذه الممارسات الانحرافية .

ثالثا : الأسباب الاقتصادية [1]

ضعف الاداء الاقتصادي للمؤسسات الحكومية وعدم التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع وانخفاض الرواتب والاجور في ظل ارتفاع الاسعار وانتشار الفقر ومعدلات البطالة وشح فرص التوظيف كل هذا أدى الى تشجيع ظاهرة منح الرشوة للمسؤولين يؤدي الى الانحرافات المهنية .

رابعا :الأسباب سسيو ثقافية : يساهم النسق القيمي والموروث الثقافي في بناء وربط العلاقات الاجدتماعية خاصة لما نتحدث عن الروابط الاجتماعية التي تحكمها القرابة والعشائرية أو الجهوية ،فتغلب النسق القيمي السلبي وتدني مستوى الوعي يؤدي هذا الى طهور الممارسات الانحرافية كالمحاباة في تفضيل الأقارب والأصدقاء لتحقيق مصاح شخصية

7- مظاهر الفساد الاداري والمالي :

للفساد الاداري ومالي مظاهر تتمثل :

[1] قاسم علوان سعيد ،سهام عادل أحمد ،مرجع سابق ،ص 06

1- **الرشوة** : وتسمى "جريمة الظلام "[1] تعد آفة اجتماعية مرضية عابرة للحدود والقارات حيث أجمع المجتمع الدولي :"أنها الاتجار بالوظيفة وخيانة الموظف لما أتمن عليه ،ويقصد بها " اتفاق بين شخصين يعرض أحدهما على الاخر فعلا أو فائدة ما فيقبلها لأداء عمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفته أو مأموريته " [2]

وصور الرشوة : تتمظهر في شكل هدية أو مساعدة أو ثمن فنجان قهوة أو أتعاب اضافية ولهذه الظاهرة انعكاسات على الناحية الاقتصادية .

2- **تهريب المال والاختلاس** :**هو** قيام المسؤولين بتهريب المال العام الذي تم الحصول عليه بطرق غير مشروعة ويتم تهربها للخارج ،والاختلاس هو خيانة الامانة ويدخل في هذا المظهر أيضا **جريمة غسيل الاموال** التي أشار اليها طالب الغالبي وصالح العامري أنها عملية تنظيف أو تطهير أموال قذرة بمعنى اكتسبت أو تم جمعها من مصادر مشروعة قانونيا وأخلاقيا" [3]

وتعد جريمة غسيل الأموال من بين أكثر الجرائم انتشارا على المستوى العالمي فهي جريمة منظمة تشارك فيها هيئات حكومية ومؤسسات مالية دولية .

3- **المحسوبية والمحاباة** :القيام بالمحاباة والميل نحو الأقارب والأصدقاء في منح المناصب أو الترقيات أو التوظيف .

---

[1] مدحت أحمد أبو النصر ،مرجع سابق،ص 79

[2] محمود محمد معابرة ، مرجع سابق ،ص 190

[3] مدحت أحمد أبو النصر ،مرجع سابق ،ص 84

4- **الوساطة** : وهي طلب من موظف عام أو خاص انجاز عمل مشروع أو غير مشروع لصالحه أو لصالح جهة أخرى [1] وصور الوساطة : تتمثل في تقديم خدمات للقريب أو الصديق في شكل صفقات ،التوظيف ،ابرام عقود .....الخ

5- **التزوير والغش** : يستغل الموظف منصبه للقيام بكسب غير مشروع أو اخفاء وثائق لأسباب خاصة لتعود بالفائدة عليه أو تزوير وثائق .

6- **الاحتيال** : هو تجازو واختراق اللوائح القانونية من طرف الموظف أو المسؤول للحصول على مكاسب مادية وتضر المال العام .

7- **الابتزاز** : التهديد بالضرر الفعلي بشخص ما أو بممتلكاته أو سمعته أو بأحد أفراد العائلة بهدف الحصول على الاموال والخدمات .

8- **التسيب الاداري** : وهو التراخي عن اداء العمل وعدم الحضور في المواقيت المحددة واهمال الوظيفة .

8- أثار الفساد الاداري والمالي :

للفساد الإداري والمالي أثار على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي

- **أولا : الاثار على المستوى السياسي:**

- يؤدي الى اضعاف شرعية الدولة ومؤسساتها ويؤدي الى عرقلة الاداء الحكومي ،ويضعف تطبيق العدالة وتوثيق حقوق الانسان ويقيد الحريات ويمس بشرعية الممارسة السياسية وتضييق النطاق على مستوى المشاركة السياسية

ثانيا : الاثار على المستوى الاقتصادي :

[1] خضير شعبان ، مرجع سابق ،ص15

يؤدي الفساد الى سوء توزيع الثروة والدخل وفشل السياسات الاقتصادية وتدني الاستثمارات وتشويه مناخها ويقلص من حجم موارد الاستثمار ، بسبب الرشوة واختلاس المال عام مما يعرقل عجلة التنمية "فيؤدي الفساد الى ارتفاع حجم التهرب الضريبي والى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وضعف مستوى الانفاق العام على السلع والخدمة الضرورية "[1]

ثالثا :الآثار على المستوى الاجتماعي :

- ان الفساد يمثل مشكلة خطيرة تؤثر على منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية وينعكس عليها سلبا مما يؤثر على سلوكيات الناس وممارستهم وبالتالي المناخ السائد في المجتمع اين تنتشر القيم السلبية حتما سيتأثر بها الموظف خاصة على مستوى الأداء المهني ،وتتولد لديه قيم اهمال العمل والإخلال بواجباته المهنية وتبرز لديه قيم التملك والمنفعة والمصلحة الخاصة والبحث عن الكسب السهل وتطغى عليه القيم السلبية الجشع ،الحقد ،الكراهية الطمع ....الخ

وعليه الفساد الادراي والمالي يعد جريمة يعاقب عليها القانون فهو مخالفة للضوابط المهنية والاخلاقية بحكم أن الموظف في القطاع العام أو الخاص يستغل منصبه لأغراض شخصية ولتحقيق منافع مالية ، وتتجلي في أغلب المجتمعات في مظهر الرشوة التي حاول المخيال الاجتماعي أن يصنفها ضمن ثقافة المجتمع خاصة عندما تتعلق بمسابقات التوظيف الحصول على سكن .....الخ .

[1] محمود عبد الفضيل ،مدخل مفاهيمي وتاريخي ،كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ،مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت ،2004،ص84:

ان مظاهر الفساد لم تعد تتجلى ملامحها على مستوى محلي فقط وتخص مجتمع دون الأخر بل الظاهرة تعدت الحدود الجغرافية أصبحت عالمية لهذا ،اجتهد المجتمع الدولي والاقلمي والمحلي في ايجاد آليات لمكافحة ظاهرة الفساد.

9- محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية

تمهيد :

لقد شغل موضوع الفساد اهتمام المجتمع الدولي لما لهذه الظاهرة من تداعيات سلبية على تطبيق الحوكمة الرشيدة، ماجعل المجتمع الدولي يبادر الى بذل جهود في مجال مكافحة الفساد، ويتجلى ذلك من خلال المقولة التي قالها مدير البنك الدولي السابق **"جيمس ولفنسون "أن جهده الشخصي سينصب على اخراج الحرف ف (فساد) من الخزانة "**

حيث اجتهد المجتمع الدولي في سن مجموعة من الاتفاقيات الدولية وقرارات الجمعيات العامة والمؤتمرات الدولية الهادفة لضبط ممارسات الفساد والقضاء عليه وردع المتورطين ونحاول هنا ابراز دور المنظمات الدولية والإقليمية والعربية في التصدي ومحاربة الفساد بكل أشكاله .

المحاضرة السابعة : دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد

تهدف المحاضرة الى :

- ✓ تعريف الطلبة بالمنظمات الدولية الناشطة في مجال مكافحة الفساد
- ✓ وتميكنهم من معرفة اهم الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تناولت تجريم الفساد .

9- دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد :

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد :

تعد اتفاقية الامم المتحدة بمثابة المبادرة المهمة في مجال مكافحة الفساد ،وكان هدفها تجريم بعض التصرفات وتعزيز التعاون القضائي لتوفير آليات للقضاء على الجرائم المالية وسعت الاتفاقية الى مكافحة الظواهر الاجرامية

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 58/4 بتاريخ تشرين أكتوبر 2003 وتم تجسيد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وضعت من قبل اللجنة المخصصة لوضع صك قانوني للفساد في مدينة فيينا واشترك في هذا الاجتماع 120 دولة .

واستند المجتمع الدولي على مجموعة من الأسباب لسن هذه الاتفاقية :[1]

- الفساد أصبح ظاهرة عابرة للدول والقارات .
- ارتفاع كلفة وحجم الاموال المهدورة بشكل غير مسبوق
- تفاقم الفساد بالأشكال المتعددة للجريمة وخاصة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- ظهور الحاجة بوضع نهج شمامل لمنع الفساد ومكافحته لتعقد أشكاله .
- ظهور الحاجة للمساعدات التقنية والتعاون الدولي في بناء القدرات والمؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد ووقف نزف الاموال في الدول النامية .
- الحاجة الى بناء وتعزيز ثقافة عالمية تعمل على نبذ الفساد وإعلاء شأن قيم النزاهة

.

وفي 29 ديسمبر 2003 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ وتضمنت الاتفاقية تدابير مكافحة الفساد ذي الصلة بالجريمة المنظمة بما في ذلك أحكام تتعلق بمعاقبة أفعال الفساد التي يتورط فيها الموظفون العموميون .

ويمكن أن نوجز **أهداف الاتفاقية فيما يلي** :[2]

1- منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع .

---

[1] محي الدين شعبان توق ،مرجع سابق ،ص ص 176،177

[2] مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ،الاعمال التحضيرية للمفاوضات الرامية لوضع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ،نيويورك 2011،ص 73

2- زيادة التعاون الدولي وتبادل المساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات .

3- تعزيز النزاهة والمساءلة والادارة السليمة للشؤون العمومية أو الممتلكات العمومية واختصار تعزيز الحوكمة الرشيدة .

أما في مجال التدابير الملزمة فقد حدد الاتفاقية 19 تدبيرا ملزما بين الوقائي والتجريم

أ- تدابير ملزمة في مجال الوقاية (المنع): [1]

1- وضع سياسات لمنع الفساد ،

2- التعاون بين الدول

3- انشاء هيئات لمكافحة الفساد

4- دعم تعزيز شفافية الادارة الحكومية

5- دعم اشراك المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد

6- وضع معايير للنزاهة والصدق والمساءلة

7- وضع وتطبيق مدونة سلوك القطاع العام

8- وضع نظم شراء ملائمة المشتريات العمومية

9- تعزيز النزاهة ومنع الفساد في السلطة القضائية

10- تعزيز نزاهة الأساليب والإجراءات المحاسبية

11- اتخاذ الاجراءات لمنع الفساد في القطاع الخاص

12 – وقف الاقتطاعات الضريبية للأموال التي تدفع كرشاوى

13- انشاء هيئة للمراقبة والإشراف على غسيل الاموال

أما في شق التدابير الملزمة في **مجال التجريم** فان الاتفاقية تناولت الفاعلين والقائمين بالجريمة الادارية والمالية ومن أهم الجوانب التي جرمتها هي : [2]

1- تجريم رشوة الموظفين العموميين .

---

[1] الأمم المتحدة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ،" اتفاقية الامم المتحدة "، المادة 05-06 ،ص ص09-2004،10 ،استرجع 10-11-2022 رابط اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf

[2] مجي الدين شعبان توق ،مرجع سابق ،ص 190.

2- تجريم الرشوة الايجابية للموظفين الدوليين العموميين

3 - تجريم اختلاس الممتلكات بما فيها الاموال أو تبديلها وشرائها .

4- تجريم غسيل الاموال .

وعليه يمكن القول أن اتفاقية الأمم المتحدة انتهجت سياسة عقابية في مجال التجريم لأفعال الفساد، وجاءت بتدابير على المستوى التشريعي والإجرائي ومست كل الجوانب التي تصد كل ما يعرقل مكافحة الفساد خاصة، فيما يخص انتهاج سياسات عقابية تشريعية .

2- دور البنك الدولي في مكافحة الفساد:

يعد البنك الدولي من المؤسسات المالية العالمية التي لها دور كبير في الاقتصاد العالمي ،حيث يتدخل في السياسات الاقتصادية للدول المقترضة من البنك ويصدر البنك تقارير دورية جول نشاطات البنك المالية والاقتصادية ،كما يصدر تقارير حول الفساد بالاعتماد على مؤشرات الحاكمية " التعبير والمساءلة ،الاستقرار السياسي ،كفاءة الحوكمة ،نوعية التدخل الحكومي ،القانون والتحكم في الفساد "[1]

وضع البنك الدولي آليات لتخفيف من حدة الفساد عبر العالم من خلال :[2]

- تنفيذ برامج لردع الممارسات الفاسدة لمعالجة ظاهرة الفساد خلال سنة 1996.

---

[1] صبرينة فطوش / آليات المنظمات الدولية لمكافحة الفساد في الدول العربية (دراسة حالة منظمة الشفافية الدولية) ،اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة بسكرة ،'(2020-2021) ص 74

[2] https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/19/anticorruption-fact-sheet البنك الدولي ، صحيفة وقائع الفساد ، تاريخ الولوج للموقع 29-10-2022 ،توقيت 18.34 02/19/2020

- **العمل على انشاء ادراة التزاهة المؤسسية في سنة** تعمل هذه الهيئة على التحقيق في قضايا الاحتيال والفساد في العمليات التي تمولها مجموعة البنك الدولي وتتابع فرض عقوبات عند ثبوت سوء التصرّف.

المجلس العلمي للكلية

- **في سنة 2007 قامت بمبادرة استرداد الأموال المسروقة (StAR)** من خلال شراكة بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ومجموعة البنك الدولي، تعمل المبادرة مع البلدان النامية والمراكز المالية لمنع غسل عائدات أعمال الفساد وتسهيل رد الأموال المسروقة بشكل أسرع وأكثر منهجية. وساعدت المبادرة في تجميد أو استعادة ما يربو على مليار دولار من الأموال المسروقة.

- **في سنة 2010 اتفاق نافذة الحرمان المشترك:الهدف من هذه الاتفاقية هي معاقبة البنوك التي تسرق** لضمان أن من يسرق من أي مؤسسة مالية دولية سيعاقبه الجميع، اتفقت خمسة

- **توظيف التكنولوجيا الحديثة (الرقمنة)والهدف** منها جعل كل العمليات والخدمات الحكومية تتسم بالبساطة والشفافية والكفاءة للقضاء على الرشوة والمحسوبية .

3- صندوق النقد الدولي ودوره في محاربة الفساد :

يعد صندوق النقد الدولي من المنظمات الدولية التي انتهجت أيضا استراتيجية لمكافحة الفساد للصلاحيات التي يتمتع بها في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية على مستوى دول الأعضاء أو على الصعيد العالمي .

وعليه فان مكافحة الفساد بالنسبة للصندوق مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي وعلى هذا الأساس وضع الصندوق استراتجيات للتخفيف من الفساد وذلك من خلال :

المجلس العلمي للكلية

استراتيجيات مكافحة الفساد. **وحددها التقرير بخمس أسس أساسية:**[1]

- **تعزيز الشفافية كمطلب أساسي:وهنا** يتعين البلدان أن توظف المعايير الدوليةا لشفافية المالية العامة في القطاع المالي .
- **تعزيز سيادة القانون**، يجب أن تفعيل دور القضاء واستقلاليته وملاحقة كل مرتكبي الفساد (الملاحقة القضائية).
- **الإفراط في التنظيم** : يجب الغاء القيود التنظيمية وتسبيط الاجراءات الادارية.
- **وضع إطار قانوني واضح:** عدم وجود فراغ قانوني ووضوح القوانين يساهم في القضاء على الفساد .
- **من متطلبات القشاء على الفساد ضرورة توفر قائد** :يتمتع بمهارات الادارة الفعالة ويكون قدوة ويعمل على اتخاذ الاجراءات الحاسمة ان تطلب الامر .
- **4- منظمة الشفافية الدولية (منظمة غير حكومية) :**

[1] ، تاريخ الولوج للموقع 29-10-2020 يوليو 2016 7 مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي — تقرير لصندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/ar/News/Articles/2015/09/28/04/53/sores051116a.توقيت : 19.49

تعد منظمة الشفافية الدولية منظمة غير حكومية وهي حركة عالمية لمكافحة الفساد ،مقرها الدائم في برلين الألمانية وهي منظمة لا تعمل من أجل الربح تم انشاءها سنة 1993[1]

المجلس العلمي للكلية

اكتسبت شهرة في عمل استطلاعات الفساد وتضم حاليا فروع في 90 دولة ،أمانتها العامة في برلين .

تعنى هذه المنظمة بمراقبة الفساد والحث على محاربته وتصدر تقريرا كل عام عن الفساد في العالم .ومن المبادئ التي تسعى الى ارسائها نذكر :

- اعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم السياسية والاجتماعية والثقافية داخل الدولة ,
- العمل على تعزيز مبادئ الديموقراطية والمشاركة واللامركزية والمساءلة على المستوى المحلي وتجاوز الانتماءات الحزبية.
- التسليم بوجود أسباب عملية ،مادية ،أخلاقية ومعنوية تقف وراء ظاهرة الفساد
- ادراك مخاطر الفساد تنطوي على طبيعة عالمية متعدية الحدود الاقليمية لكل دولة فيجب مكافحتها بوسائل تأخذ نفس طبيعة تلك الظاهرة
- رفع ستار الصمت عن قضايا الفساد في الواقع المهني .

[1] بقشيش علي ،أمير بللوشة ،جهود المنظمات غير الرسمية في مكافحة الفساد ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،المجلد 10،العدد1،جانفي 2021، ص 403.

- تشكيل تكتلات وتحالفات ضد ظاهرة الفساد وذلك باستقطاب كل الاطراف المعنية الحكومية الرسمية وغير رسمية كالمجتمع المدني من جمعيات ومنظمات ناشطة في هذا المجال .

المجلس العلمي للكلية

- توفير وتعبئة كل الموارد البشيرة والمادية والتقنية من أجل مكافحة الفساد.
- اشراك وسائل الاعلام بكل أنواعها لتبليغ ونشر وفضح قضايا الفساد وتوعية المجتمع بخطورة الظاهرة

ومن بين الأهداف البارزة لمنظمة الشفافية العالمية :[1]

- بناء تحالفات على المستوى المحلي الاقليمي والعالمي تضم الحكومات ، المجتمع المدني ،القطاع الخاص ، من أجل محاربة الفساد .
- تنظيم ودعم فروع المنظمة لتحقيق مهتمتها
- المساعدة في تصميم وتنفيذ نظم النزاهة الفعالة .

وقد طبقت المنظمة تدابير وقائية في اطار نشاطها تعمل على محاربة الفساد في شكل تحالفات تحت تسمية " **الاتحاد العالمي ضد الفساد** " وهو شعار المنظمة الذي يرتكز على بناء نظم تحارب الفساد من خلال زيادة الوعي بمخاطر الفساد [2] وتعتمد على مجموعة من المؤشرات :

- مؤشر مدركات الفساد
- التقرير العالمي الشامل عن الفساد
- مؤشر دافعي الرشاوى

---

[1] نفس المرجع السابق ،ص 404.

[2] نفس المرجع السابق ،ص 405

وتلعب المنظمة دور رقابي من أجل ضمان النزاهة في الحياة الاقتصادية والسياسية من خلال مراقبة مدى تنفيذ الاتفاقيات الدولية وكذا العمل كخبير دولي في مكافحة الفساد والعمل في اطار تعاوني مع المؤسسات الدولية من خلال مشروع "اعرف قواعد عميلك ".

وعليه نستخلص أن المنظمات الدولية العالمية لعبت دورا كبير في مكافحة الفساد الذي أصبح عابر للحدود خاصة مع التطور التكنولوجي وبالتالي عمل المجتمع العالمي على مستوى التدابير القانونية والهيئات الرقابية العمل مع كل الدول الاعضاء لايجاد طرق وقائية وعلاجية للحد من الظاهرة خاصة على مستوى الفساد الاداري والمالي ،وتعد الاليات القانونية من أهم الحلول الوقائية لكن مع التطبيق الفعلي لهذه البنود القانونية ويليها التطبيق العملي مع الهيئات والمؤسسات الناشطة في هذا المجال .

10-دور المنظمات الاقليمية في مكافحة الفساد :

لعبت المنظمات الاقليمية دورا بارزا في مكافحة الفساد ونحاول هنا أن نتعرض الى أبرز المنظمات التي كان لها بصمة على المستوى الاقليمي في مكافحة الفساد

1- اتفاقية الاتحاد الاوربي للفساد :

سعت الدول الأوربية في مجال مكافختها للفساد الى توطيد الوحدة بين أعضائها والنظر الى ضرورة أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد ، وذلك بالتأكيد على ان الفساد يمثل تهديدا خطيرا للسيادة والقانون والديموقراطية وحقوق الانسان ،كما يعيق عجلة التنمية الاقتصادية ويهدد حوكمة الأنشطة الاقتصادية ،ومدى ووعي المجلس الأوربي بالأثار السلبية للفساد وانعكاساته على الأفراد والمؤسسات والدول ،بالبحث عن

آليات قانونية وسياسية للحد والقضاء على مشكلة الفساد ،ومن أجل ذلك تم الاتفاق على تعيين لجنة للعمل على وضع اجراءات ملائمة على

المجلس العلمي للكلية

على المستوى الوطني ووضع تدابير من بينها :

- كل دولة تضع في قانونها الداخلي تدابير لانصاف الذين تعرضوا أو تضرروا من ظاهرة الفساد من اجل تمكينهم من حقوقهم والحصول على تعويضات .
- تحديد مفهوم ودلالة الفساد .
- التعويض عن اضرار الفساد من خلال وضع قانون داخلي لكل دولة من أجل تعويض المتضررين
- العمل على تعويض الأضرار المادية
- تحديد على من تقع المسؤوليات من المدعى عليهم .
- تنص كل دولة في قانونها الداخلي على توفير الحماية المناسبة ضد أي عقوبات غير مبررة لموظفيها [1]
- تقديم البيانات وتدقيق الحسابات أي تتخذ كل دولة كل دولة التدابير اللازمة في قانونها الداخلي للتأكد من الحسابات السنوية للشركات .

أما فيما يخص التعاون الدولي فقد حددت الاتفاقية المسائل المتعلقة بالاجراءات المدنية في قضايا الفساد كالتبليغ عن الوثائق والحصول على الادلة من الخارج والاعتراف بالأحكام الاجنبية .

بالاضافة الى معالجة بعض قضايا الفساد (الجرائم) من أجل ردعها وتمثلت في :

- جرائم تبييض الاموال .

---

[1] مجموعة المعاهدات الاوربية رقم 174، الاتفاقية المدنية بشأن الفساد ،،ستراسبورغ 4نوفمبر ،1999ص05

- تجريم كل مظاهر الفساد على مستوى القطاع العام والخاص.
- جرائم الرشوة .



وكللت جهود الاتحاد الاوربي بإصدار اتفاقيتين هما :

✓ الاتفاقية الجنائية حول الفساد الموقعة بسترابورغ في 27-1-1999 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1- 07-2002.

✓ الاتفاقية المدنية حول الفساد الموقعة بستراسبوغ في 4-11-2003 [1]

2- اتفاقية الاتحاد الافريقي للفساد

نهوضا بالاتفاق التأسيسي للاتحاد الافريقي الذي يضع الميادئ الاساسية التي اتفقت عليها الدول الاعضاء المتمثلة في الحفاظ على الحريات والمساواة والعدالة والسلام والكرامة وهي أهداف أساسية لتطلعات الشعوب الافريقية ،لذى تضطلع الدول الافريقية الى تمكين شعوبها من الحماية وتعزيز الديموقراطية وكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون

ونتيجة طبعا للمخاوف والقلق الكبير من مخلفات وانعكسات الفساد لما له من تاثير على الاستقرار السيباسي والاقتصادي في الدول الافريقية

سعت هذه الاخيرة الى صياغة وانتهاج سياسة جنائية موحدة كأولوية اولى لحماية الشعوب الافريقية من الفساد وذلك باعتماد اجراءات تشريعية ووقائية .

ومن مخرجات الاجتماعات والمؤتمرات تم انشاء الية لمكافحة الفساد متمثلة في اتفاقية الاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد بموجب الدورة الثانية لمؤتمر الاتحاد الافريقي في مابوتو بتاريخ 12 جويلية 2003[2]

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر ،الفساد الاداري ،دار الجامعة الجديدة ،مصر ،2011، ص78.

[2] الجريدة الرسمية العدد 24 ،16أفريل 2006، مرسوم رئاسية الاتحاد الافري رقم 06- 137،يتضمن التصديق على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتدد بمابوتو ،11يوليو 2003،

ووقعت عليها حوالي 40 دولة ودخلت حيز التنفيذ في 5أوت 2006 حيث تطرقت الاتفاقية في محتواها الى العواقب الوخيمة للفساد والإفلات من العقاب يؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الافريقية .

وقد أجمع المجتمع الافريقي على أن الفساد يقوض المساءلة والشفافية في ادارة الشؤون العامة للقارة وألحت الاتفاقية على ضرورة صياغة وانتهاج سياسة جنائية موحدة لحماية المجتمع من الفساد من خلال اعتماد تشريعات واجراءات وقائية مناسبة (انظر الجريدة الرسمية العدد 24،16أفريل 2006،ص 4)

من أهداف الاتفاقية (المادة 2 ،انظر الاتفاقية–ص 5) :

- تشجبع وتعزيز قيام الدول الاطراف بإنشاء اليات اللازمة في افريقيا لمنع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء على الجرائم ذات الصلة في القطاعين العام والخاص
- تعزيز وتسهيل وتنظيم التعاون فيمابين الدول من أجل ضمان فعالية التدابير والاجراءات الخاصة بمنع الفساد والجرائم ذات الصلة بالفساد في افريقيا .
- تنسيق ومواءمة السياسات والتشريعيات بين الدول الاطراف لاغراض منع الفساد وضبطه والقضاء عليه في القارة .

ومن أهم مبادئها :

- احترام المبادئ والمؤسسات الديموقراطية والمشاركة الشعبية وسيادة القانون والحكم الرشيد
- الشفافية والمساءلة في ادارة شؤون العامة
- ادانة ورفض أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة (ص06 الجريدة الرسمية)

وقد تطرقت الاتفاقية الى أعمال الفساد من خلال محتوى المادة المتمثلة:

التماس موظف أو أي شخص قبوله بصورة مباشرة أو غي ر مباشرة لأي سلع قيمة نقدية أو منفعة اخرى مثل :الهدية أو خدمة أو عرض سلع ذات قيمة نقدية على موظف عمومي أو امتناع موظف عمومي عن القيام بعمله أثناء أداء المهام المنوطة به أو تحويل ممتلكات الدولة

عرض أو تقديم أي منفعة غير مستحقة أو الوعد بها.

3- اتفاقية البلدان الامريكية لمكافحة الفساد :

اقتنعت الدول الأعضاء في منظمة البلدان الامركية بان الفساد يقوض شرعية الحكم الرشيد ، وانه يستخم من طرف جماعات اجرامية لتحقيق منابعها ومأربها الأمر هذا تطلب اتخاذ اجراءات لمكافحة الفساد بشكل فعال وجذري ، حيث تم اعتماد هذه الاتفاقية في 29 مارس 1996 ودخلت حيز التنفيذ في 1997

وهي تعد أول اتفاقية دولية تحت اشراف الدول الأمريكية اهتمت بقضايا الفساد تم دخولها حيز التنفيذ في 29 مارس 1996 في كراكاس وقع عليها حوالي 21 بلد

تمثلت اهداف الاتفاقية في قيام كل دولة

- تعزيز وتطوير آليات لمنع وكشف ومعاقبة مرتكبي الفساد مع ضمان فعالية تطبيق الاجراءات الرامية الى منع الفساد [1]
- تكريس قيم التنمية واستخدام الاليات المناسبة لمنع الفساد وكشفه والقضاء عليه ومغاقبة مرتكبيه.
- تشجيع التعاون فيما بين الدول الأطراف لنفعيل الاليات الردعية لمكافحة الفساد.

[1] صبرينة فطوش / آليات المنظمات الدولية لمكافحة الفساد في الدول العربية (دراسة حالة منظمة الشفافية الدولية) ،اطروحة دكتوراه ،مرجع سابق ،ص 103

من مضامين الاتفاقية تجريم بعض مظاهر الفساد واتخاذ اجراءات وقائية وتسليم المجرمين ،مايميز هذه الاتفاقية أنها اعترفت بدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد ،كما حاولت هطه التفاقية معالجة الفساد ضمن اطار مؤسساتي لافردي .

مانلاحظه أن جهود المنظمات الدولية و الاقليمية تتفق في ايجاد البنية القانونية الفاعلة لردع الفساد ومحاربته بشتى الطرق، لأنه لم يعد في فضاء محدد بل عابر للحدود الجغرافية ، وبالتالي على الدول أن تتظافر جهوده وتتوحد للقضاء عليه .

المحاضرة الثامنة : الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

الهدف من المحاضرة : الى

- ✓ الى التعرف على مضمون الاتفاقية العربية واهم المبادئ التي تناولتها .
- ✓ تمكين الطلبة من التعرف على اليات الوقائية للحد من الفساد .
- ✓ التعرف على جهود الجزائر في مكافحة الفساد .

4- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد :

وقعت الدول العربية على اتفاقية مكافحة الفساد ايمانا منها بخطورة الفساد باعتباره جريمة لها انعكاسات سلبية على منظومة القيم الاجتماعية وةالاخلاقية وتؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي

وترى أن جهود مكافحة الفساد لاتقتصر على الحكومات بل أيضا تقع المسؤولية على المجتمع المدني.

ولتثمين وتفعيل جهود الدول العربية والدولية الرامية الى مكافحة الفساد والتصدي له ومن اجل تسهيل الاجراءات الجنائية والقانونية والتعاون في مجال منع الفساد ومكافحته باعتباره ظاهرة عابرة للحدود الوطنية اتفقت الدول العربية على ايجاد بنية قانونية لتجريم الفساد ومعاقبة مرتكبيه وايجاد اليات وقائية للحد منه وبالتالي

جاءت هذه الاتفاقية نتيجة اجتماع مجلس وزراء العرب في اطار مشروع اتفاقية عربية لمكافحة الفساد وأنهت اللجنة مهمتها في 11 ديسمبر 2003 ، ومن مخرجات الاجتماع اصدرا الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة 21 ديسمبر 2010 .

نتيجة استفحال الظاهرة في جميع الدول العربية والخريطة التالية توضح دواعي اصدار الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد حيث توضح هذه الخريطة مؤشر مدركات الفساد في القطاع العام لسنة 2022 .

وتشير الخريطة أن البلدان ذوي اللون الأحمر الغامق نسبة الفساد عالية خاصة البلدان التي تعرف توتر سياسي ،وغياب الديموقراطية ،النزاهة ومساءلة ،وعدم سيادة القانون .



خريطة توضح مدركات الفساد في القطاع العام في الدول العربية لعام 2022

المصدر :https://alamarabi.com/2023/02/%D9%85%D8

وفي هذا السياق حددت الاتفاقية جملة من الأهداف لمكافحة الفساد بناءات على المعطيات الاحصائية الصادمة لتفشي ظاهرة الفساد في القطاع العام والخاص وعليه نوجز أهم الأهداف التالية:[1]

- انها ألحت على ضرروة تعزيز التدابير الرامية الى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه وكل الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها .
- تعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد واسترداد الموجودات
- تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيدة القانون
- اشراك المجتمع المدني في المشاركة في منع ومكافحة الفساد

وقد احصت الاتفاقية جملة من الجرائم المتعلقة بالفساد منها:

- ✓ الرشوة في القطاع العام والخاص .
- ✓ رشوة الموظفين العموميين الاجانب وموظفي المؤسسات الدولية
- ✓ المتاجرة بالنفوذ
- ✓ اساءة استغلال الوظائف .
- ✓ الاثراءغير المشروع .
- ✓ عرقلة سير العدالة .
- ✓ اختلاس ممتلكات الشركات والجمعيات .

وحددت التدابير الوقائية متمثلة في :

- عملية التقييم الدوري لتشريعات .

[1] - مرسوم رئاسي رقم 14-249، مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1435 الموافق 8 سبتمبر سنة 2014، يتضمن التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة، بتاريخ 21 ديسمبر سنة 2010.https://www.ocrc.gov.dz/ar/%D9%85%D8

- اعتماد وترسيخ نظم الشفافية .
- ارساء ثقافة التبليغ

11- جهود الجزائر في مكافحة الفساد :

ان المعطيات العالمية لمؤشر الفساد صنفت الجزائر ضمن الدول التي تعرف درجة مرتفعة لقضايا الفساد على مستوى قطاعات حساسة ،وجاء في تقرير منظمة الشفافية لعام 2019 ترتيب الجزائر ضئيلا رغم الجهود التي تبذلها من قوانين وهيئات ناشطة في مكافحة الفساد ،والشكل التالي يوضح ترتيب الجزائر في مرتبة 106 .



مصدر : https://www.alhurra.com/archive/2020/01/23/%D9

وعليه نوجز جملة الجهود المبذولة من قبل الجزائر في اطار مكافحة الفساد وهي :

1. الآليات القانونية للحد من ظاهرة الفساد

1-1 . تشريعات مكافحة الفساد :

سعى المشرع الجزائري لتبني الاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية لمكافحة الفساد بموجب مراسيم رئاسية وبهذا "التصرف أصبحت الجزائر مرتبطة بالتزام دولي وإقليمي يحتم عليها النظر في تشريعاتها الوطنية وتكييف بنودها مع الالتزامات الدولية "[1]

ويعد **اصدار قانون رقم06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته** بمثابة نقلة نوعية في مجال مكافحة الظاهرة في الجزائر وعليه سنحاول التطرق الى اهم الاداف الرامية لتجسيده ومضامينه الوقائية والعقابية

- **قانون رقم 06-01 المؤرخ في 21محرم عام 1427 الموافق ل 20 فبراير '2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته :**

من أهدافه :

- دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته،
- تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص،
- تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته، بما في ذلك استرداد الموجودات.

وتناولت المادة رقم 02 من القرار تحديد مفاهيم المصطلحات التالية تحديدا دقيقا **المادة (الفساد ، الموظف العمومي ،الموظف العمومي الاجنبي ، وموظف منظمو دولية**

[1] بوشطولة بسمة ،قده حبيبة ، **آليات مكافحة الفساد ومدى فعاليتها في التشريع الجزائري** ،مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ،المجلد 08،العدد02،أفريل 2021،ص 550.

عمومية ، الكيان ، الممتلكات ، العائدات الاجرامية ،الجرم الاصلي ،التسليم المراقب ، الاتفاقية الهيئة ،الديون المركزي لقمع الفساد)

وتناول القانون في الباب الثاني التدابير الوقائية في القطاع العام :

المجلس العلمي للكلية

- **في مجال التوظيف** مراعاة الشفافية والنجاعة والكفاءة

- إعداد برامج تعليمية وتكوينية ملائمة لتمكين الموظفين العموميين من الأداء الصحيح والنزيه والسليم لوظائفهم وإفادتهم من تكوين متخصص يزيد من وعيهم بمخاطر الفساد.

كما تضمنت المادة 04: و المادة 05 التصريح بالممتلكات مع محتوى التصريح بالممتلكات

- قصد ضمان الشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية، وحماية الممتلكات العمومية، وصون نزاهة الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية، يلزم الموظف العمومي بالتصريح بممتلكاته.
- يقوم الموظف العمومي باكتتاب تصريح بالممتلكات خلال الشهر الذي يعقب تاريخ تنصيبه في وظيفته أو بداية عهدته الانتخابية.
- يجدد هذا التصريح فور كل زيادة معتبرة في الذمة المالية للموظف العمومي بنفس الكيفية التي تم بها التصريح الأول.
- كما يجب التصريح بالممتلكات عند نهاية العهدة الانتخابية أو عند انتهاء الخدمة.

وقام نص القانون في الباب الرابع (المواد 25 الى 47) على تجريم الجرائم (الرشوة بأنواعها كالاختلاس والاثراء غير المشروع وعدم الابلاغ والبلاغ الكيدي بالإضافة "**الى**

توسيع دائرة الجرائم الى رشوة الموظفين العموميين الاجانب وموظفي المنظمات الدولية وجرائم الاعفاء أو التخفيض القانوني في الضريبة أو الرسم وجريمة استغلال الوظيفة ةتعارض المصالح والتمويل الخفي للاحزاب السياسية وتلقي الهدايا ،الرشوة في القطاع الخاص واعاقة السير الحسن للعدالة "[1]

2-1 هيئات مكافحة الفساد

أ- الهيئة الوطية للوقاية من الفساد

- انشئت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بموجب قانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بمكافحة الفساد وا لوقاية منهن وفي اطار سياسات الوقاية من مظاهر الاضرار بالوظيفة العامة الادارية تم انشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد

- مهامها وقائية تتم عن طريق جمع المعلومات، إجراء التحاليل والدراسات، تتلقى التصريح بالممتلكات، تهتم بالتحسيس والتكوين واقتراح الحلول الكفيلة لمواجهة ظاهرة الفساد، الهيئة أعدت مؤخرا برنامج عمل مدته ثلاث سنوات[2]

ومن بين أهداف الهيئة: [3]

- ترقية تنظيم دورات تدريبية حول الفساد لفائدة الاعوان العموميينالذين يزاولون نشاطهم في الادارات المركزية القطاع العام .
- اجراء حملات تحسيسية لفائدة المواطنين عن طريق وسائل الاعلام .

---

[1] شنين صالح ،تقييم مكافحة الفساد في التشريع الجزائري ،مجلة تحولات ،العدد 02،جوان 2018،ص 11.

[2] ع معزوز ، تطور التشريع الجزائري في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته،r ،https://www.ocrc.gov.dz/ar تاريخ الولوج 13-11-2022 الساعة 18.11

[3] قارة ملاك ،آليات مكافحة الفساد في الجزائر بين النظرية والتطبيق ،مداخلة التقيت بالملتقى الوطني حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية ،جامعة 08ماي 1945 قالمة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير ،يومي 24و25أفريل 2018 ،ص07

- ادماج برامج خاصة بدراسة ظاهرة الفساد .

ب- خلية معالجة الاستعلام المالي[1]:

أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي 127-02 وتتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، مهمتها تحليل المعطيات المتحصل عليها من خلال الإخطارات بالشبهة الواردة إليها وتقرير الإجراء الواجب اتخاذه على ضوء ذلك. الهيئة عالجت مجموعة من القضايا، وهي تعمل بالتنسيق الكامل مع بقية المؤسسات المكلفة بالوقاية من الفساد ومحاربته.

ج - الديوان المركزي لقمع الفساد :

أنشئ الديوان المركزي لقمع الفساد، بموجب المادة 24 مكرر من القانون رقم 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم.

للديوان مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية، تكلف بالبحث والتحري عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحة الفساد.

يوضع الديوان لدى وزير العدل، حافظ الأختام. ويتمتع بالاستقلال في عمله وتسييره. ومقره بمدينة الجزائر[2] .

تشكل الديوان من:

---

[1] https://www.ocrc.gov.dz/ar ع معزوز ،مرجع سابق .

[2] الموقع الالكتروني ،الديوان المركزي لقمع الفساد https://www.ocrc.gov.dz ،تاريخ الولوج 13- 11-2022 ،توقيت-11-18

-ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الدفاع الوطني،

-ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية،

-أعوان عموميين ذوي كفاءات أكيدة في مجال مكافحة الفساد.

المجلس العلمي للكلية

وللديوان، زيادة على ذلك، مستخدمون للدعم التقني والإداري.

يمكن الديوان أن يستعين بكل خبير أو مكتب استشاري و/أو مؤسسة ذات كفاءات أكيدة في مجال مكافحة الفساد.

كلف الديوان، في إطار المهام المنوطة به، على الخصوص بما يأتي:

-جمع كل معلومة تسمح بالكشف عن أفعال الفساد ومكافحتها ومركزة ذلك واستغلاله،

-جمع الأدلة والقيام بتحقيقات في وقائع الفساد وإحالة مرتكبيها للمثول أمام الجهة القضائية المختصة،

-تطوير التعاون والتساند مع هيئات مكافحة الفساد وتبادل المعلومات بمناسبة التحقيقات الجارية،

-اقتراح كل إجراء من شأنه المحافظة على حسن سير التحريات التي يتولاها على السلطات المختصة.

د- مجلس المحاسبة :

هو هيئة رقابية لعدية على أموال العامة سواء اكانت أموال الدولة ،الولاية ،البلدية

او المؤسسات العمومية ادارية كانت ام اقتصادية .

أنشئت سنة 1980 بموجب المادة 190 من دستور 1986[1]

وقد تم تحيين وإصلاح الهيئة في مهامها المنوط لها حيث أصبح هيئة قضائية ادارية يمارس **رقابة ذات طابع اداري وقضائي** [2]على الدولة أو الهيئات التابعة لها تسيير الاموال العمومية مهما كان وضعها القانوني .

حيث حددت أمرية 20/95في موادها 06-27 مجالات عمل مجلس المحاسبة فيمايلي :

1- **الرقابة المالية المحاسبية** :وذلك بالتدقيق في حسابات العيئات العامة والتاكد من سلامة الارقام والبانات الواردة في الميزانية .

2- **الرقاية المالية القانونية** : وتشمل رقابة كل المعاملات (الإنفاق، الامر بالصرف ،الدفع ،الاقتراض ،...) بالإضافة الى الدور الريادي الوقائي الذي يلعبه مجلس المحاسبة يضطلع بأدوار مهمة في مجال مكافحة الفساد ويمثل ذلك في ضبط وكشف المخالفات المالية وجرائم الفساد المالي والاداري من خلال التحقق من عدم تورط الفاعلين في مخالفة الاجهزة الادارية القواعد وتطبيق القوانين ,

ويعمل المجلس على الكشف عن جرائم الاختلاس وتبديد المال العام وهذا يعد هدف رئيس يضطلع به المجلس .

---

[1] بن عودة حورية ،الفساد وآليات مكافحته في اطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري ،أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق :تخصص قانون دولي وعلاقات دولية ،جامعة الجيلالي اليابس سيد بلعباس ،(2015-2016)،ص290.

[2] خضير حمزة ،الوقاية من الفساد ومكافحته في اطار الصفقات العمومية ،مجلة دفاتر السياسة والقانون ،العدد07، جوان 2012، ص251

3- الرقابة المالية على الأداء: وتتم من خلال المساهمة في تطبيق الرقابة على الاداء وتطويره .

أما عن الأساليب المعتمدة في مجال الرقابة الفعلية :هي محاسبة فاعلي المخالفات وذلك بالاعتماد على أساليب عقابية تجريمية لان المجلس يملك صفة القاضي والبث في بعض القضايا ذات الانحرافات والمخالفات القانونية والمالية وتمثل الاساليب الردعية في :

رفع تقارير دورية مبدئية وسنوية تحصي جوانب المخالفات .

- التدقيق والفحص

- التفتيش والتحقيق والتحري

وهنا المجلس يصدر قرارات قضائية عقابية كفرض غرامات مالية ، ادانة،قرار براءة الذمة ، احالة ملفات على النيابة العامة .

وعليه فمن خلال استعراض كل الجهود التي قامت بها الجزائر نجد أن هناك تطوير في منظومة التشريعات القانونية واستحداث أجهزة وهيئات لمكافحة الفساد في ظل تنامي ظاهرة الفساد في العالم .

المحاضرة التاسعة :

تهدف المحاضرة الى :

- ✓ تعريف الطلبة باهم الآليات الموظفة لمكافحة الفساد
- ✓ تحفيز الطلبة على اقتراح حلول وآليات للحد من الفساد .

12- وسائل وطرق مكافحة الفساد

تمهيد:

تمثل وسائل وبرامج مكافحة الفساد والوقاية من الفساد ،أحد الآليات المهمة والأنجع للحد من خطر الفساد لأنها تعد خطوة مهمة وأولية لمكافحة الظاهرة .ومن أهم الوسائل والطرق نذكر:

1- تطبيق وتطوير المنظومة القانونية :

يعد سن القوانين والتشريعات القانونية بمثابة الالية المهمة للحد من ظاهرة الفساد وذلك من خلال تطبيق القوانين في مجال قضايا الفساد ومتابعة مرتكبي جرائم الفساد وهذا عن طريق "مراجعة التشريعات التي تضن ذلك بتبسيط الاجراءات الخاصة بحجز ومصادرة الأموال واسترداد العائدات الناتجة عن الفساد والتوسع في استخدام أساليب التحقيق

المتطورة في قضايا الفساد"[1] فمن خلال قدرة النصوص العقابية على تجريم أكبر قدر ممكن من صور الفساد سواء أكان ادرايا أو سياسيا ،كفاءة المحققين القائمين بملاحقة جرائم الفساد .

2- تعزيز مبدأ النزاهة والشفافية :

تمثل النزاهة كمبدأ قيمة أخلاقية وثقافة تهدف الى محاربة الفساد بأنواعه والعمل على غرسها وتعزيزها لدى الموظف في القطاع العام والخاص لأداء مهامه بأمانة والصدق في القول والعناية والانضباط وإتقان العمل والحفاظ على المال العام .

وفي نفس السياق يعد مبدأ الشفافية مهم يعني ضرورة الاعلان والإعلام عن الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمة "بمعنى ان مصادر الدخل واضحة وأوجه الانفاق واضحة كما انها تعد من أهم أسس الحوكمة التي من شأنها ان تكافح الفساد في المؤسسات الحكومية والخاصة "[2]

3- اشراك منظمات المجتمع المدني :

تعمل منظمات المجتمع المدني على التوعية والتحسيس بمخاطر الفساد وآثاره ولها دور فعال في تثقيف وبناء وتغيير الرأي العام وتعبئته على المحافظة على المال العام ومكافحة الفساد .

4- التوعية والتحسيس في المجتمع:

[1] الهيئة العامة لمكافحة الفساد ،ثقافة الفساد ،مرجع pdf ، ص27 استرجع بتاريخ 21-11-2022، 15,00 الى الرابط https://www.nazaha.gov.kw/AR/DocLib

[2] نفس المرجع السابق ،ص28

يعد فعل التوعية وتحسيس من البرامج الفعالة لتثقيف المجتمع لمخاطر الفساد من خلال المحاضرات والندوات والأيام الدراسية ،وحملات المتنقلة في تحصين المجتمع ووقايته مع العمل على تعزيز قيم النزاهة والشفافية عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الاسرة ،المدرسة ، المسجد.....)

5- **المؤسسات الدينية** : تعد دور العبادة من بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي لها دور مهم في مكافحة الفساد ودلك بتوعية المجتمع بمخاطر الفساد على الأمة وأسلوبها التوعوي من خلال تنمية الوازع الديني مستدلين بالقرآن الكريم والاحاديث النبوية كتوظيف الخطب والدروس وتجنيد المرشدين والأئمة في حملات التوعية .

6- **المؤسسات التعليمية** :تعمل البرامج التعليمية من خلال مضامينها على تعزيز قيم النزاهة والانضباط و التعاون والصدق والحق فمن خلال محتويات البرامج في كافة المستويات يمكن تضمين مواضيع حول مخاطر الفساد وتوعية الطلاب بمخاطرها وانعكساتها .

7- توظيف وسائل الاعلام التقليدية والحديثة :

تعد وسائل الاعلام بمختلف أشكالها سواء منها "التقليدية المقروءة والمسموعة والمرئية (ا اذاعة – التلفزيون- -المجلات وغيرها)أو وسائل الاعلام الجديد من انترنت ووسائل تواصل اجتماعية مثل الفايسبوك ،اليوتوب هي العين الفاحصة في الوقت الحالي ترصد

وتعكس حقيقة مايجري .....تتمثل السلطة الرابعة المكملة لسلطات الثلاثة في مكافحة الفساد بجميع أشكاله "[1]



8- وضع الرجل المناسب في المكان المناسب :[2]يتوجب اختيار موظفين على اسس سليمة بما يضمن وضع الشخص الكفؤ دو الخبرة والجدية

9- **تعزيز دور الاجهزة الأمنية والرقابية** : ويبرز دور الاجهزة الامنية والرقابية في مكافحة الفساد ومتابعة مرتكبي الفساد وكشفهم وحماية المجتمع من الفاسدين وتقديمهم للمحاكمة العادلة مع تقوية انظمة الرقابة الحكومية ووضع استراتيجة وطنية لمكافحة الفساد في مختلف القطاعات.

---

[1] حسين محمد مصلح محمد ،**الاعلام ومكافحة الفساد** ،المؤتمر السنوي العاشر "دور الاعلام في مكافحة الفساد "جامعة طنطا مصر ،28،27أفريل 2017،ص –ص25-26.

[2] نفس المرجع السابق ،ص17.

المحاضرة العاشرة :

تهدف المحاضرة :الى

- ✓ **عرض بعض التجارب الرائدة في مجال مكافحة الفساد ،وتمكين الطلبة من التعرف على خصائص الدول التي طبقت استراتجيات متميزة في مواجهة الفساد**
- ✓ **عرض تجارب رائدة في دول أسيا ولأمريكا ودول عربية واستشراف نماذج يمكن للجزائر ان تحتذي بها .**



13- تجارب دولية ناجحة في مكافحة الفساد

تمهيد :

تشكل ظاهرة الفساد التي تفشت في دول العالم أزمة خطيرة على مستوى كافة الأبنية والأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،ويعد مطلب تحقيق الحكم الصالح ضرورة ملحة طبعا هذا في ظل توافر المتطلبات القانونية والمؤسساتية وفي هذا المحور نحاول عرض تجارب دولية رائدة في مجال مكافحة الفساد

1- تجربة الهند:

بادرت الهند بمكافحة الفساد مع الاصلاحات التي عرفتها عام 1999،حيث احتلت الهند حسب مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية العالمية (cpi) درجة 2.9 وفقا لتقرير 2005،و هذه الاخيرة عرفت تفشي ظاهرة الفساد في شتى المجالات :خاصة على المستوى

السياسي والاقتصادي، وهذا ما انعكس سلبيا على الظروف الاجتماعية للشعب الهندي ف نسبة 25% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وفقا لإحصائيات عام 2002 [1]

وأثبتت دراسة قام بها مركز البحوث الاعلامية على مستوى قطاعات حكومية :

- ان نسبة 62%من المواطنين أشاروا أن الفساد تغلغل في البلاد وأنهم يضطرون لدفع الرشاوى للحصول على خدمات .
- تم استنتاج أن مسببات الفساد يمكن ازالتها عن طريق استخدام التكنولوجيا وبالتالي التقليل من الرشوى وإضفاء الشفافية في توصيل الخدمات الحكومية.

أ- مبرارات الاصلاح في الهند:

- الرغبة في القضاء على الفساد ومظاهره ومشاركة المجتمع المدني بشكل فعال في الحصول على المعلومات والبايانات وبالتالي تحقيق مبادئ الشفافية والمسؤولية .

-مطالبة الحكومة بوضع اليات الاصلاح المطلوبة في جميع المجالات

- الرغبة السياسية في القضاء على البيروقراطية.

ب- استراتيجية الهند في القضاء على الفساد :

- اشراك المنظمات الاهلية مع منظمة الشفافية العالمية لمكافحة الفسادعن طريق وضع مجموعة من الأسس:[1]

---

[1] وزارة الدولة لتنمية الادارية،لجنة الشفافية والنزاهة مصر،التقرير الأول ،الاصدار 1،101/ 07،34-02-2007،ص25 ،استرجع بتاريخ 21-11-15,00،2022 رابط التحميل ،http://www.amdarwish.com/Publications/TIC_Report1.pdf

- خفض معدل الفقر في البلاد
- تحقيق مبدأ الشفافية في القطاع التجاري
- تحقيق التنمية المستدامة
- تطبيق مبادئ الديموقراطية
- تحقيق الأمن القومي

بالإضافة الى هذه المبادرة قامت الهند بإبرام والتوقيع على جملة من الاتفاقيات منها :

- **توقيع معاهدة مبادرة مكافحة الفساد في محيط آسيا** واستوجب على كل دولة القيام بوضع خطة عمل لمكافحة الفساد وذلك من خلال :



- تحديد الآليات المستخدمة لمكافحة الفساد .
- اصلاح المجتمع المدني
- الحد من انتشار الرشوة
- تفعيل مشاركة المجتمع المدني لمكافحة الفساد

- **انضمام الهند الى نادي مدريد** الذي يهدف الى تحسين الحكم في الدول المختلفة وتحقيق مزيد من الشفافية يهدف القضاء على الفساد .

- **تعاون الهند مع الاتحاد الاوربي لمكافحةالفساد :** حيث تم تحديد أطر المساهمة في هذا الميدان : [2]

- مساندة المجتمع المدني في مكافحة الفساد
- الاصلاح السياسي

[1] نفس المرجع السابق ،ص25

[2] نفس المرجع السابق ،ص26.

- انشاء هيئة مكافحة الفساد
- عمل خطة قومية لمكافحة الفساد.

2 -تجربة سنغافورة :

تعد تجربة سنغافورة من أنجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد حيث تحتل المرتبة الرابعة بين دول العالم طبقا لتقرير الشفافية العالمية لعام 2005 ،وحصلت على درجة 9,4 (cpi) مما يعكس نجاحها في مكافحة الفساد ويرجع هذا النجاح الى عدة عوامل منها :[1]

- وضع استراتيجية وآليات جادة للحد من الفساد ومنها آلية الشكاوى الفعالة
- رفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للعيش

وأول خطة قامت بها الحكومة السنغافوية بالاشتراك مع المجتمع المدني بانشاء مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد عام 1952وهو هيئة مستقلة عن الشرطة تقوم بالتحقيق في وقائع الفساد في القطاع العام والخاص ويكمن دور المكتب في :[2]

- القيام بالتحقيق فيما يرد من شكاوى حول الفساد

[1] نفس المرجع السابق ،ص21

[2] محمد فلاق ،حدو سميرة احلام ،دور الشفافية والمسءلة في الحد من الفساد الاداري (تجارب دولية ،مجلة الردة الاقتصاديات الاعمل ،العدد 1،2015،ص 21

- التحقيق مع المسؤولين الذين أساؤوا استخدام السلطة وتسببوا في حدوث الفساد
- عمل لقاءات مع المسؤولين خاصة الذين يتعاملون مع الجمهور للتأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة ومكافحة الفساد.

3- التجربة الماليزية في مكافحة الفساد :

بدأت ماليزيا مسار تعزيز الشفافية قبل مرحلة التحرر من الاستعمار 1950 ،أنشأت الحكومة الاستعمارية بموجبها "**لجنة تايلور**" لكشف ورصد الفساد في مساحة الخدمة العامة وخلصت اللجنة عام 1955 الى أن ممارسة الرشوة وغيرها من أشكال الفساد متفشية في جميع الادارات الضعيفة لابد من ايجاد استراتيجية لمواجهتها لاحداث تطور حقيقي في عملية التنمية بماليزيا [1]

وقد تحصلت ماليزيا على نتائج مقبولة في مكافحة الفساد سجلت درجات فوق المتوسط 5,9 من أصل 10 نقاط على التوالي عام 2014،2015، 2016. وهذا راجع الى تنمية قدرات الجهات المعنية بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية [2]

1- استراتيجية ماليزيا لمكافحة الفساد:

[1] بن الطيب علي ،مهلول زكرياء،قراءة للتجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الاداري والاقتصادي ودعم الشفافية والنزاهة ،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ،العدد 03،جوان 2018،ص310.

[2] نفس المرجع السابق ،ص 316.

عملت ماليزيا جاهدة لخفض مستوى الفساد وتحسين مؤشراته من خلال وضع آلية تشريعية وإنشاء العديد من المراكز والأجهزة ،وإبرام اتفاقيات في مجال مكافحة الفساد نذكر منها :

أ- **قوانين مكافحة الفساد** : سنت أول قانون لمكافحة الفساد عام 1961 وفي عام 1967 تم انشاء الوكالة الماليزية لمكافحة الفساد يهدف تنفيذ القانون الصادر عام 1961 ومن مهام هذه الوكالة :

- التحقيق وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد التي ينص عليها القانون
- اتخاذ تدابير وقائية لمكافحة الفساد في مجال الخدمة المدنية والمجالس التشريعية
- التحقيق في الشكاوى التأديبية ضد موظفي الخدمة المدنية

وعزز هذا القانون اصدرا قوانين تشجع التبليغ عن حالات الفساد ومحاربة الفساد في مجال المشتريات الحكومية ،وتطبيق مبادئ الحوكمة وضمان الاستقلال القضاء

ب- **انشاء آليات مؤسساتية لمحاربة الفساد** :

- **انشاء وكالة مكافحة الفساد في سنة 1997** [1]ودخلت حيز النشاط 2009 وحلت محل الوكالة السابقة وتقوم هذه الاخيرة بمكافحة الفساد من خلال وسائل الاعلام والندوات والأيام الدراسية وورش العمل وعمليات التفتيش المفاجأة
- **مكتب الشكاوى العامة:** تأسس عام 1991 كقناة للجهمور لتقديم الشكاوى الرسمية ضد الدوائر الحكومية وهو نظام شكاوى عبر الانترنات يقدم للموطنين شكاواهم حول قضايا الفساد

[1] نفس المرجع السابق ،ص 320

- **الاكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد** : انشئت في 2003 وتعتبرالاولى من نوعها في منطقة آسيا والمحيط الهادي تعمل تدريب متخصيصين ضباط من ماليزيا والبلدان المجاورة في مجال مكافحة الفساد.
- **معهد النزاهة الماليزي** : أنشأمن أجل تنفيذ خطة النزاهة الوطنية يقوم بعمليات البحث والتخطيط والتنفيذ والتنسيق والمراقبة
- **الهيئة الملكية لمكافحة الفساد في صفوف الشرطة**: تأسست سنة 2004 تهدف هذه الهيئة الى تعزيز ادارة قوات الشرطة وغرس القيم والأخلاق بين أفرادها ومعالجة الشكاوى المقدمة بطريقة شفافة ونزيهة
- **اللجنة البرلمانية المختارة للنزاهة** :تسمح لأعضاء البرلمان في التحقيق في قضايا الفساد واساءة استغلال السلطة كما تسهر على تطبيق مدونة قواعد لسلوك أعضاء البرلمان
- **تفعيل الحوكمة الالكترونية** : تضم البوابة الرسمية للحكومة الماليزية على الانترنات وصلات الى خدمات المناقصات الحكومية والخدمات الحكومية
- **تشجيع المجتمع المدني على المشاركة في مكافحة الفساد**
- **الجمعية الماليزية للشفافية و النزاهة** وهي الفرع الماليزي للمنظمة الدولية للشفافية وهي غير حكومية رائدة في مكافحة الفساد .
- **الحركة من أجل الديموقراطية ومكافحة الفساد** :هي منظمة ماليزية غير حكومية تعمل في مجال حملات التوعية بقضايا الفساد
- **اطلاق برامج خاصة لمكافحة الفساد في الادارة نذكر منها** :[1]

[1] نفس المرجع السابق ،ص 323

✓ **برنامج سباي** لمكافحة الفساد :هو برنامج يناهض استخدام السلطة العامة والممارسات الفاسدة ويسعى الى تعزيز المساءلة والشفافية.

✓ **برنامج بيمودا لمحاربة البيروقراطية** :يهدف الى تسهيل الاجراءات

المجلس العلمي للكلية

المحاضرة الحادي عشر

4- تجربة المكسيك في مكافحة الفساد :

احتلت المكسيك درجة 3,5 وفقا لتقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2005،حيث وضعت المكسيك استراتيجية للحد من الفساد من اجل تحقيق الحكم الرشيد بعد الازمة الاقتصادية الى عرفتها عامي 1994-1995

تعاونت المكسيك مع هيئات ومنظمات عالمية منها البنك الدولي على وضع أجندة عمل تناولت ثلاث محاور أساسية هدفها الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهي :[1]

- التأكيد على مكاسب الكلي والتجارة العالمية
- تفعيل مبادئ الحكم الرشيد والشفافية والمسؤولية

كما تعاونت المكسيك مع منظمات في أمريكا لتنفيذ مشروع "مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية في وسط أمريكا و المكسيك" على مدار خمس سنوات وعلى المستوى القومي قامت الحكومة بخطوات جبارة لمكافحة الفساد منها :

- انشاء وحدة ادارة مشروع مكافحة الفساد بوزارة الادارة العامة وإنشاء هيئة مستقلة تعمل على حصول المواطن على المعلومات والبيانات الحكومية

[1] وزارة الدولة لتنمية الادارية،لجنة الشفافية والنزاهة مصر، مرجع سابق ،ص 27

ووقعت المكسيك على اتفاقية محاربة الرشاوى في المعاملات الاقتصادية الدولية 1995[1]

المجلس العلمي للكلية

مشاريع المكسيك في مكافحة الفساد :

قامت المكسيك بتبني مشروعين قوميين لمكافحة الفساد وهما :

- ✓ مشروع تقييم مدى تطبيق الشفافية في المحليات :يعتم المشروع بقياس مدى توافر الشفافية على مستوى الهيئات المحلية
- ✓ مشروع ادارة الفيم والاخلاق للموظفين في الخدمة العامة :حددت وزارة متابعة التأطير الاداري في المكسيك عدد من الواجبات تفرضها الخدمة العامة
- ✓ ضرورة اتباع الموظف العام لمبادئ النواهة والشرف
- ✓ ضرورة اتباع اجراءات القانون .

وحددت الوزارة عدد من العقوبات وهي :تحذيرات فردية وجماعية ،معاتبة فردية وجماعية ،فصل مؤقت ،النقل ،غرامات مالية ،الحرمان من التدرج في السلم الوظيفي ومن أجل تفعيل المشروعين وأنشأت المكسيك آليات منها :

- ✓ المركز الأعلى للمراجعة الفدرالية :تقوم هذه الهيئة بمتابعة حالات الفساد التي تقوم على استغلال المال العام
- ✓ المركز القومي لبرنامج التحديث [2]: هدف هذا المركز عمل اصلاحات ادارية لتحقيق قدر اعلى من الكفاءة والفاعلية في الادارة الحكومية

5- تجربة الولايات المتحدة الامريكية في مكافحة الفساد :

---

[1] نفس المرجع السابق ،ص 27

[2] نفس المرجع السابق /ص 30

تعد الولايات المتحدة الامريكية من الدول الاوائل في العالم في مكافحة الفساد ،وهي من الدول المتقدمة في مكافحة الفساد احتلت درجة 7,6 مما يدل على نجاح سياستها في التصدي للفساد الاداري والحد منه ،ويرجع هذا النجاح الى جملة المبادرات التي قامت بها منذ منتصف التسعينيات وهي:[1]

- قامت بتبني مبادرة على مستوى المعاملات الاقتصادية وهي محاكمة أي شركة أمريكية تقوم بدفع رشوة لحكومة أية دولة أخرى تتعامل معها
- في عام 1996 شاركت الولايات المتحدة الامريكية في مؤتمر مكافحة الفساد لتجريم الرشاوى التي تدفع الى المسؤولين الحكوميين خلال تنفيذ المعاملات التجارية الدولية
- في ديسمبر 1997 وقعت الولايات المتحدة الامريكية مع 34 دولة أخرى على معاهدة مكافحة الرشوة في نطاق التجارة الدولية في الهيئات الحكومية وجرم المؤتمر كل أشكال الرشاوى المدفوعة للمسؤولين الحكوميين .
- كما تتعاون الولات المتحدة الامريكية مع البنك الدولي ،صندوق النقد الدولي لتشجيع المبادرات الهادفة لمكافحة الفساد .

حددت الولايات المتحدة الامريكية جملة من المحاور لمكافحة الفساد وهي:[2]

- ✓ الاصلاح الاقتصادي
- ✓ تحقيق الشفافية
- ✓ رفع كفاءة الجهاز الاداري والهيئات الحكومية
- ✓ الاصلاح المالي بهدف خلق هيئات مالية لها سلطات مناسبة

---

[1] نفس الرجع ،ص32

[2] نفس المرجع السابق ،ص33

- ✓ استقلال القضاء
- ✓ وضع قانون خاص للتعاملات التجارية الدولية بما يتضمن حق كل طرف فيه
- ✓ رفع مستوى وعي وثقافة الشعب
- ✓ تجديد ومراجعة القوانين القائمة بما يضمن وجود جهاز فعال لمراقبة ممارسات الفساد داخل حدود الدولة

المجلس العلمي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

6- التجربة الصينية في مكافحة الفساد :

طبق القادة الصينيون استراتيجية قومية للنهوض الوطني أطلق عليها "**الحلم الصيني**" [1] يطمح هذا الحلم الى تحقيق الرخاء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي ونوعية أفضل لحياة المواطنين ،ضمن تحقيق أهداف الحزب الشيوعي الصيني

ونحن كما نعلم تعد الصين قوة عالمية اقتصادية ،بحكم مكانتها الدولية ،غير أنها لم تسلم من ظاهرة انتشار الفساد في مؤسساتها . وفي اطار مكافحة الفساد قامت الصين بأول مبادرة في مكافحة الفساد وهي :

1- التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وصادقت عليها في à1 جانفي 2006 ودخلت حيز التطبيق في في 12 فيفري من نفس السنة حيث جاء في بيان الحزب الشيوعي أن الصين تحقق انجازا جبارا في تنفيذ كل ماجاء في بنود الاتفاقية على المستوى الدولي والمحلي

ويظهر الاهتمام بالاتفاقية من خلال تنفيذ : [1]

---

[1] المعهد البحث الوطني للدفاع، اعادة تطوير الصين وجيش التحرير الوطني ،2016. www.rand.org /t :rr1402، ص 09

✓ وضع نظام قانوني اشتراكي بخصائص صينية .

✓ اقامة هيئات مكافحة الفساد :كالمكتب الوطني لمنع الفساد في الصين

✓ سن قوانين لمكافحة غسيل الاموال

✓ انشاء الية لمنع المتورطين في الفساد للهروب خارج الوطن .

2- العمل على تكييف الاتفاقية الدولية مع الدستور الصيني وذلك بتجريم كل المتوطين في الرشوة والمتاجرة بالنفوذ

3- تجريم غسيل الاموال واخفائها والاختلاس واساءة استغلال المنصب والثراء غير المشروع

4- تجرم اعاقة سير العدالة

كما حاولت الصين وضع اليات مؤسساتية وقانونية لمكافحة الفساد منها:

1- أجهزة النيابة للدولة وهي اجهزة رقابة للحكومة تنقسم الى ثلاث اجهزة وهي :

- النيابة القاعدية والوسطى ،العليا فالنيابة القاعدية تسهر على ممارسة حق النيابة وهي مسؤولة عن الدولة مباشرة
- ومن مهامها الرئيسة للنيابة الشعبية على : [2]

✓ فحص القضايا المدنية والادارية

✓ فحص الشكاوى الجنائية

شرقي محمود ،مالكي ابتسام ، تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد –الصين النموذجا –مجلة صوت القانون ،المجلد الثامن ،العدد الخاص رقم 02، 2022 ،ص54 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/204177 [1]

[2] نفس المرجع السابق ، ص57 .

✓ استجواب المقصرين في عملهم للأجهزة الحكومية

✓ منع اركاب جرائم المناصب:تقديم سياسة للوقاية من جرائم اختلاس والرشوة

✓ التحقيق والمراقبة

المجلس العلمي للكلية

2- لجنة فحص الانضباط تعمل تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني الهدف من هذه اللجنة هومحاربة الفساد من داخل الحزب في حد ذاته وعليه يعد مشروع مكافحة الصين للفساد تحدي كبير وهو ضمن استراتجيتها الاصلاحية شنت حربا ضروسا ضد كل مرتكبي الفساد بل العمل على استئصال الظاهرة من جذورها .

المحاضرة الثانية عشر :

7- التجربة السعودية في مكافحة الفساد :

حصلت المملكة السعودية عام 2022 على المركز 130 عالميا ودرجة 51 أي تعرف ترتيبا اقل فسادا ،ضمن مؤشر مدركات الفساد الذي قامت به منظمة الشفافية وهذا يوضح أن المملكة العربية السعودية قامت بجهود جبارة لمكافحة الفساد ومنع انتشاره ،عبر جملة من الأليات القانونية والهيئات بصدد القضاء والتقليل من الظاهرة ومنها :

1- ديوان المظالم : وهو هيئة قضاء اداري مستقلة مرتبطة مباشرة بالملك مقرها الرياض ،وهو جهاز قضائي يوقع العقوبات الجنائية

2- هيئة الرقابة والتحقيق : انشئت بموجب المرسوم الملكي لنظام تأديب الموظفين 1391هـ [1]،وهي هيئة مستقلة ترتبط مباشرة بديوان الملك ،وظيفتها مراقبة الموظفين في ادائهم ،والتحقيق في أي تقصير يصدر منهم .

3- ديوان المراقبة العامة :أنشئ بموجب القرار الملكي 1373هـ هو جهاز رقابة على ايرادات الدولة المالية وكيفية استغلالها ومراقبة أداء مؤسسات الحكومة

4- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد :

ودورها التحري واعداد الدراسات المكتعلقة بالفساد الاداري والمالي ،تم تأسيسها بناءا على موافقة مجلس الوزراء على استراتيجية حماية الفساد ومكافحة الفساد تعمل هذه الهيئة على تعزيز الشفافية والنزاهة والعمل على ارساء قواعد العدالة والمساواة والعمل على القضاء على أشكال الفساد المالي والاداري في المملكة .

أهدافها: [2]

- حماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد المالي والاداري ومن أجل الاظطلاع بأدوارها تعمل الهيئة على :
  - ✓ متابعة وتنفيذ الأوامر والتعليمات بالشان العام ومصالح المواطين.
  - ✓ التحري عن أوجه الفساد المالي والاداري
  - ✓ احالة الملفات في حال وجود مخالفات
  - ✓ متابعة استرداد الاموال والعائدات من جرائم الفساد
  - ✓ جمع المعلومات والبايانات عن الفساد تحليلها وبناء قواعد بيانات حولها.

---

[1] شريهان ممدوح حسن أحمد، جهود مكافحة الفساد الاداري والمالي في المملكة العربية السعودية ،المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية) ص15 https://jlaw.journals.ekb.eg/article_45185_7d3ac59c2f7dde0ad3d4ed32ed6d1368.pdf

[2] نفس المرجع السابق،ص ص 15-16

وعليه المملكة العربية السعودية تعمل جاهدة للقضاء على الفساد على المستوى المحلي من خلال الاليات القانونية والمؤسسات الرقابية دون اغفال جهودها مع المجتمع الدولي في الموافقة والانضمام الى جل الاتفاقيات التي تعمل على الحد من ظاهرة الفساد.

8- تجربة الكويت في مكافحة الفساد

انتهجت الكويت نفس نهج الدول العربية في الموافقة والمصادقة على اتفاقية الامم المتحدة واتخذت منها ألية قانونية عملياتية للوقاية من جرائم الفساد ، حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 16 فبراير 2007،وقد توافقت مجمل القوانين التي تناولتها اتفاقية الامم المتحدة مع قانون الجزاء الكويتي .

ومن الاليات التي اتحذتها الكويت كاجراء لردع متورطي الفساد :[1]

أ- الجزاء القانوني : الذي يتضمن القوانين الخاصة بتجريم مرتكبي الرشوة الموظفين في القطاع العام وجاء في قانون 1970حمل في مواده تحديد الجرائم كاختلاس المال العام ،اساءة استغلال الوظيفة والمتاجرة بالنفوذ وفي القانون 1993 تم تحديد عقوبة اختلاس الممتلكات وتبديدها .

كما عملت الكويت على وضع مؤسسات رقابية لمكافحة الفساد وهي :

- ديوان المحاسبة بموجب القانون 1964
- البنك المركزي بشأن مكافحة غسيل الاموال

---

[1] مالفي محمد العزمي ،عادل ماجد العمري ،توفيق العمراني ،واقع الفساد المالي في الكويت وفق مؤضرات الفاسد العالمي والقوانين ذات الصلة ، ص ص 77،78،79

- سلطات الجمارك المختصة
- أجهزة الشرطة والبحث الجنائي
- لجنة حماية المال العام سنة 1993
- لجنة شؤون التحقيق في الفساد الاداري (المستوى البرلماني)
- مساهمة المجتمع المدني كجمعية الشفافية الكويتية والجمعية الاقتصادية
- تشجيع الابلاغ عن جرائم الفساد من خلال الهيئات الحكومية والمواطنين
- اشراك الاعلام بكل وسائله في حملات التوعية والتحسيس بخطورة الفساد وآثاره السلبية

.

وعليه تضطلع تجربة الكويت في اشراك كل الجهات الوزارية والبنك المركزي ومنظمات المجتمع المدني من اجل القضاء على الفساد .

ومن خلال ماتم استعراضه من تجارب عالمية: أجنبية وعربية تبقى مشكلة الفساد ظاهرة خطيرة تهدد استقرار المجتمع العالمي لما لها من أثار خطيرة على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتتطلب تفعيل مبادئ الحكم الرشيد كتعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة وتطبيق الديموقراطية ، وسيادة القانون ولا يمكن اغفال طبعا البعد الديني في مجال التوعية والتحسيس لأن الخلل يكمن في الفساد الأخلاقي ومن أجل النهوض بالمجتمعات والقضاء على الظواهر السلبية يجب الاستثمار في الفرد مثل ماقامت به ماليزيا كتجربة نموجية يمكن للدول العربية تطبيقها لتحسين وضع شعوبها والقضاء على الفساد .

المحور الثالث : اخلاقيات المهنة

المحاضرة الثالثة عشر : مفهوم أخلاقيات المهنة ،النشاة والأهمية :

تهدف المحاضرة الى تعريف الطلبة بمفهوم الأخلاقيات المهنية وبعض المفاهيم المرتبطة بها و النشاة التاريخية لاخلاقيات المهنة وتوضيح اهميتها .

تمهيد :

يعد موضوع الأخلاقيات المهنية من المواضيع المهمة، لأنه يتعلق بعلاقة القيم الأخلاقية بالأداء الوظيفي الذي يقوم به الموظف اتجاه العمل الذي يؤديه . وهي تتعلق بجانب الضمير أو يصطلح عليه الضمير المهني والتزام بقواعد وضوابط العمل الذي تضعها المؤسسة يجعل الموظف يتفادى الوقوع في الانحرافات المهنية وفي حال عدم الالتزام بالضوابط المهنية فان هذا يؤدي بالموظف الوقوع في انحرافات تنظيمية وما يعرف بالفساد الاداري لذى فان القيم الاخلاقية ضوابط مهمة أقرتها الشريعة الاسلامية وعليه سنحاول تحديد ماهية الأخلاق المهنية .

1. تحديد المفاهيم المرتبطة بأخلاقيات المهنة :

تعريف الأخلاق : يرجع أصل الاخلاق الى اللفظ اللاتيني morals والكلمة اليونانية ethos التي تعني أشكال التقاليد أو العادات الخاصة بالتصرفات [1]

وهناك من يعرفها بأنها معيار أو مستوى أو قاعدة للسلوك بهدف ارشاده وتوجيهه الوجهة الصحيحة

[1] مدحت أحمد أبو النصر ،مرجع سابق ،ص 138

تعريف الاخلاقيات :éthics مجموعة المعايير والقيم الأخلاقية التي تستند لها المجتمع من أجل التمييز والتفرقة بين ما هو صحيح وما هو خاطئءو ماهو جيد وماهو سئ فإذن مفهوم الصواب والخطأ في السلوك [1]

-**أخلاقيات المهنة** : هي معايير للسلوك تطبق على هؤلاء الذين يشتغلون مهنة معينة قالشخص الذي يدخل مهنة ما يطلب منه الالتزام بأخلاقيات المهنة "[2]و هي

- " المبادئ والمعايير التي تعتبر أساس سلوك أفراد المهنة المستحب والذي يعتمد زملاء المهنة بالتزامها وترتبط أخلاقيات المهنة بسلوك أخلاقي قويم لا ينحرف و لا يتعارض مع الأخلاقيات المهنية المدونة ضمن لائحة أخلاقية العاملين "[3].

وفي تعريف آخر لأخلاقيات المهنة "هي عبارة عن ثقافة مستمدة من قيم الفرد تدفعه لان يكون مسؤولا عن العمل الذي يقوم به وقد تم تحديد مجموعة من الخطوات يمر فيها الموظف حتى يصل الى المستوى المقبول من اخلاقيات المهنة "[4]

ويكمن تعريفها اجرائيا "هي الضوابط والمعايير التي يتحلى بها الموظف اتجاه عمله حيث تحدد له حقوقه وواجباته ومسؤوليات كي لاينحرف عن سياق ضوابط مهنته "

تعريف الوظيفة العامة : مجموعة واجبات ومسؤوليات تحددها السلطة الشرعية وعلى من يشغلها أن يكرس وقته كله أو بعضه حسب الظروف للقيام بتلك الواجبات ليحصل على ما يقابلها من حقوق "[5]

---

[1] زروقي يحى ،أخلاقيات الاعمال والفساد الاداري للموظف العام ،دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تلمسان ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،سنة ، ص 25

[2] مدحت أحمد أبو النصر ،مرجع سابق ،ص 138.

[3] أسامة محمد خليل الزيناتي ،دور أخلاقيات المهنة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المستشفيات الحكومية فلسطينية (مجمع الشفاء الطبي) ،أكاديمية الادارة والسلامة للدراسات العليا بالمشاركة مع جامعة الاقصى ،رسالة ماجستير ،2014،ص 47

[4] جوهرة أقطي ،فوزية مقراش ،أثر حوكمة المستشفيات على اخلاقيات المهنة الطبية حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الاداري ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 06و07 ماي ،ص08

[5] محمود محمد معابرة مرجع سابق ،ص 31,

تعريف الموظف العام : "هو كل من تقاضى مكافأة أو أجرا في وظيفة دائمة أو مؤقتة او عمل يومي "[1]

الموظف هو ذلك العامل الذي ينتسب الى مهنة معينة في القطاع الخاص والعام ويتقاضى مكافئة مادية مقابل العمل الذي يؤديه "

2- الصيرورة التاريخية لأخلاق المهنة :

يعد مفهوم أخلاق المهنة من المفاهيم القديمة تطور عبر العصور وارتبط بمرجعية كل مرحلة وعليه نحاول أن نوجز بداياته الأولى

أ- المرحلة الاولى في العصور القديمة :

ترجع البدايات الأولى للمفهوم الى الحضارة البابلية أين اهتم البابليون بأخلاق بعض المهن فقد "ورد في مدونة حمو اربي وهي مدونة قانونية تاريخية احتوى قانونها على 282 مادة تضمنت ارشادات وقواعد للتجار وواجبات المهنيين كالبنائين والأطباء وحددت العقوبات في حال التقصير في العمل"[2]، وبهذا نستنتج أن أخلاق المهنة مفهوم قديم وله تأصيل تاريخي من الحضارة البابلية .

اما في العصر الروماني فقد اهتمت روما في سياستها الاجتماعية ومجالات الأخرى تطبيق القوانين الصارمة ولهذا اتصفوا بالصرامة والخلق وربطوا استمرارية الدولة وقوتها بالجانب الاخلاقي في اطار تحديد الحقوق والواجبات

أ- المرحلة الثانية في العصور الوسطى :

ارتبط تفسير العمل والمهن الى الهيكل الاجتماعي البشري وبهيمنة الكنسية وايديولوجيتها فكانت ترجع العمل كله بامر الله ، ومع تغير الوضع في أوربا الغربية خلال القرن 16 ،تغيرت نظرة العمل حيث كان كل من الراهبان **('مارتن لوثر) و (جون كالفن)** ، كان لوثر زعيما للحركة البروتستنتية وظن

---

[1] نفس المرجع السابق ،ص 34.

[2] طوبال ابراهيم ،أثر ومفهوم أخلاقيات المهنة بين الوعي وتحسين أداء الاستاذ الجامعي نمودا ،مجلة الميدان للغلوم الانسانية والاجتماعية ،المجلد 03،العدد03، 2021،ص 156.

أن الناس بخدمون الله من خلال عملهمبمهن مفيدة "وأكد على ضرورة العمل بجد حيث اعتبر ذلك ضد قوانين الله الذي كلف شخص بمهنة خاصة به في التسلسل الهرمي الاجتماعي "[1]

أما كالفن فيرى أن على جميع الرجال يجب عليهم العمل لان العمل ارادة الله وهذا واجب ،وعليه فهذه المرحلة اتسمت بتصور مرتبط بثقافة الديانات السماوية والعمل خدمة لله .

ج المرحلة الثالثة في العصر الحديث :

شهد العالم تغيرا جذريا في طبيعة النظام الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ،ما أدى الى غياب مهن وظهور مهن جديدة أدت الى تغير مكانة الموظفين و أثر هذا على أخلاقيات العمل وأدى الى تحديد واجبات وحقوق ومسؤوليات الموظف وتم تقنين قواعد السلوك المرتبطة بالمهنة ، واتبطت كل مهنة بضوابط وعايير وأصبح لكل منهة مدونة أخلاقية يترتب عليها ضوابط ومعايير تحدد مكانة الموظف .

ان التطور التاريخي لأخلاقيات المهنة يثبت أن هذا الاخير اقترن بقوانين العمل وطبيعته وعلاقة الانسان بالعمل الذي يؤديه وهو ارتباط اخلاقي فقيمة الاخلاص والامانة والانظباط ،وهي قيم يكتبسها الفرد من المحيط الأسري ومؤسسات التنشئة الاجتماعية (كالمدرسة ،المسجد ،الاعلام .....الخ)، ليتم تضمين قيم العمل ومعاييره الى اللوائح والضوابط ،والثقافة السائدة في المجتمع العادات التقاليد والعرف كل هذه القيم يستمد منها الموظف قواعد السلوك وهي أيضا مصادر أخلاق المهنة .

2- أهمية أخلاقيات المهنة :

تمثل الاخلاق أهم الضوابط التي حثت عليها الشريعة الاسلامية واساس صلاح جميع الاعمال التي يقوم بها الموظف ،فوجود الدستور الاخلاقي يعد مهما لأداء أي مهنة فيتبع الموظف القواعد المرشدة لممارسة مهنة ما وذلك من خلال القيام بالواجبات التالية :

- ✓ أداء المهام الوظيفية بنفسه

[1] أحمد جابر حسنين علي ،أخلاقيات العمل بين الدين والمجتمع ،المنظمة العربية للتنمية الادارية (بحوث ودراسات) ،جمهورية مصر ،2011،ص 04

- ✓ تخصيص أوقات العمل الرسمية لأداء واجباته الوظيفية
- ✓ مراعاة آداب اللباقة في التعامل
- ✓ واجب طاعة الرؤساء
- ✓ المحافظة على المال العام وصيانته
- ✓ المحافظة على كرامة الوظيفة
- ✓ الالمام بالقوانين والأنظمة
- ✓ عدم افشاء الأسرار الوظيفية
- ✓ عدم استغلال نفوذ وظيفتيه

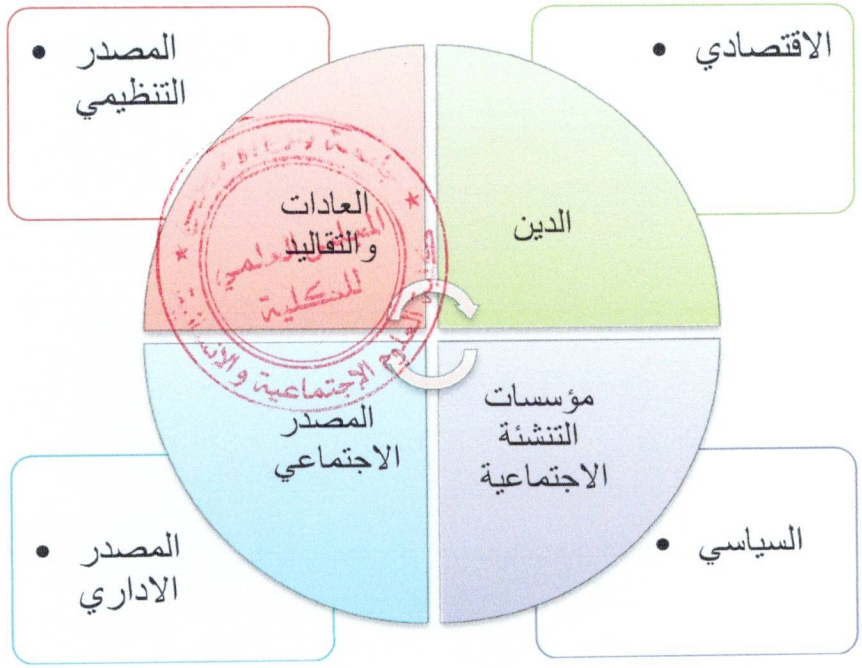


المحاضرة الرابعة عشر : مصادر ومقومات اخلاقيات المهنة

تهدف المحاضرة الى تعريف الطلبة بمصادر ومقومات أخلاقيات المهنة ،مع عرض نموذج لاخلاقيات المهنة في المجال التعليمي بمان طلبة التاريخ يمكنهم ممارسة مهنة التعليم وبالتالي يتطلب منهم التحلي بالضمير المهني وذلك بعرض ميثاق اخلاقيات المهنة في مجال التعليم

3- مصادر أخلاقيات المهنة :

تستمد أخلاقيات المهنة من عدة مصادر وهي نتيجة لعادات وثقافة ومعتقدات المجتمع وهي دستور أخلاقي ذات دلالة معنوية لأنها تتعلق بضمير الموظف في القطاع العام والخاص والشكل التالي يحدد لنا الكلاقة التكاملية بين المصادر التي تعكس لنا الدستور الاخلاقي للموظف وعلى اساسها تتحدد قواعد السلوك .



الشكل رقم (06) يوضح مصادر أخلاق المهنة

أ- **المصدر الديني** : يمثل الدين أهم المصادر التي يستنبط منها ميثاق أخلاقيات المهنة ،فالدين الاسلامي يعد ثقافة كاملة حدد لنا القواعد العامة الصالحة لهداية الفرد ونهيه عن النواهي المنافية للشريعة الاسلامية ،فالتنشئة الدينة التي يتحصل عليها الفرد تنطبع على سلوكاته وممارساته في اداء عمله .

ب- **المصدر الاجتماعي** :[1] لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي تنظم حركته وتحدد قيمه ومعتقداته والموظف المهني يحمل عادات مجتمعه تقاليد ،أعراف وهذا يؤثر في السلوك المهني .

ت- **المصدر الاقتصادي** : تتحكم الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع في جميع أراده ومن بينهم المهنيون والإداريون ،فان كان الفرد يعيش في وضع اقتصادي مريح فإننا نتوقع أخلاقيات رفيعة

[1] أسامة محمد خليل الزيناتي، مرجع سابق ،ص 24

والتزاما أما اذا كان وضعه ا اقتصادي متردي فنتوقع منه الانحراف والغش والارتشاء واستغلال الوظيفة [1]

ث- المصدر السياسي: ان نمط النظام السياسي الذي يسير المجتمع وانعكاس توجهات هذا النظام على الافراد فان كان هذا النظام يكرس التعددية والمشاركة واحترام الرأي العام فالمجتمع يتأثر ايجابيا بالقيم السائدة وقناعتهم المهنية أما اذا كان النظام دكتاتوري وفاسدا هذا الوضع ينعكس بالسلب على الموظف

ج – المصدر الاداري والتنظيمي: تعد الانظمة والتشريعات من المصادر ا اساسية التي تتحكم في تسيير الادارة في المنظمات "فالبيئة النموذجية التي تحدد أساليب العمل واجراءاته ومستوياته وتوفر قيادة ادارية كفؤة على جميع المستويات تضمن الحقوق لأصحابها وتشجع على الالتزام بالواجبات وأدائها بدقة وسرعة ووأمانة "[2]

وعليه ان مصادر أخلاقيات المهنة تعد القاعدة الأساسية التي تتجسد وفقها مضامين أخلاق المهنة وتتأسس وفقها قواعد السلوك المهني طبعا التي ترتيط بالقوانين واللوائح الوضعية التي قامت عليها المؤسسات والهيئات وبالتالي فان مؤسسات التنشئة الاجتماعية ذات الهدف المقصود وغير المقصود تعد أيضا رأسمال مهم في تدعيم مصادر اخلاقيات المهنة .

د- مصدر العادات والتقاليد والعرف : هي موروث ثقافي وهي سلوكات يتعلمها الفرد في محيط الأسرة والمجتمع يطبع عليها و يتعلم عادات السلوك الحميدة وأخلاق الكريمة ،وهي بمثابة نظام تقليدي داخلي تعرفه المجتمعات وتنظم حياة الأفراد والعامل هو فرد من هذا المجتمع .

و- مؤسسات التنشئة الاجتماعية : وهي مؤسسات التي يتلقى فيها الفرد ضوابط السلوك وتعد التنشة الاجتماعية الية يتم تطبيع الفرد على القيم الحميدة والاخلاق الكريمة وألى هذه المؤسسات الأسرة وتليها المدرسة والمسجد والاعلام وجماعة الرفاق وهذه الاخيرة تعمل على صقل الفرد وتكوين

---

[1] نفس المرجع السابق ،ص 24

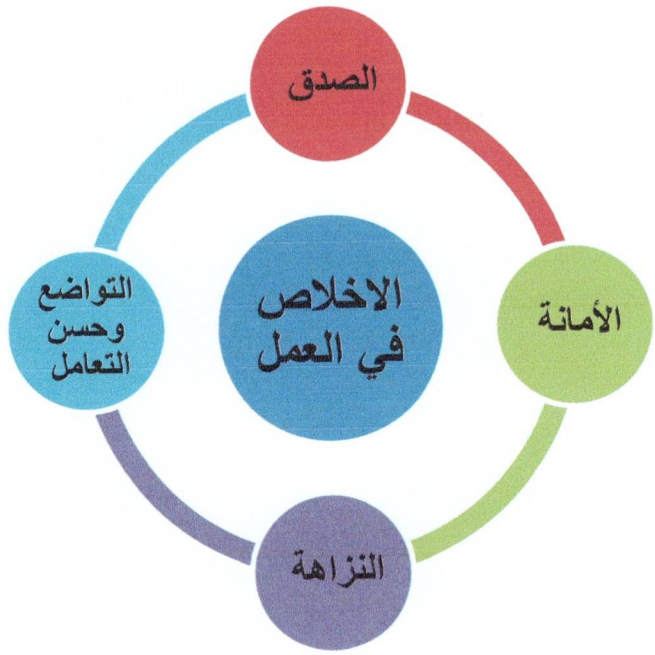
[2] نفس المرجع السابق ،ص25.

شحصيته على قيم ومعايير ايجابية تنطبع على العامل طبعا كالانظباط ،الصدق ، الحكمة ،النزاهة .....الخ

4- مقومات اخلاقيات المهنة :

ان أخلاقيات العمل او المهنة تستند على مرجعية مرتبطة بالفعل الاخلاقي وهذه القيم تنشئ من خلال دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية الاسرة ،المدرسة ،المسجد، مؤسسات المجتمع المدني طبعا والعامل او الموظف لما يلتحقق المؤسسة أو يزاول مهنة يحمل مرجعية وثقافة اكتسبها من المجتمع وتنعكس في أداءه الوظيفي وبالتالي هناك مقومات يجب ان يتحلى بها الموظف والشكل التالي يوضح مقومات أخلاقيات المهنة :

الشكل رقم : (07) يوضح مقومات أخلاقيات المهنة



1- **الاخلاص في العمل** : ان مرجعية أداء العمل والاخلاص فيه تستدعي "قيمة ان العمل عبادة "وبالتالي على الموظف ان يؤدي عمله بمصداقية وجدية وتفاني .

2- **الأمانة** : فعلى الموظف ان يؤدي مهامه بامانة وذلك بصيانة عمله ويراعي خصوصيته ولايستغل منصبه ,

3- **الصدق** : على الموظف ان يكون صادقا في قوله وعمله .

4- **التواضع وحسن التعامل**

5- **النزاهة** : أن يعمل الموظف على اداء عمله في أكمل وجه والتعفف أي الترفع عن أداء عمل مقابل عائد مادي كالرشوة ، او قبول هدية .....الخ

5- أهداف أخلاقيات المهنة :

لأخلاقيات المهنة أهداف مهمة في القضاء على الفساد الاداري والمالي

وأيضا تعد آلية معنوية مهم في تطبيق مقاربة الحكم الرشيد لأن هذه المعادلة أذا تحققت تحث التنمية والاستقرار في أي بلد

والشكل التالي رقم (08) يوضح معادلة القضاء على الفساد



ومن أهداف اخلاقيات المهنة نذكر :

- ✓ ضبط السلوك المهني الشخصي التي يجب ان يتحلى به الموظف
- ✓ فهم الواجبات المهنية والتذكير بنظام الجزاءات الايجابية والسلبية
- ✓ ضمان التوازن بين الاحكام ا اخلاقية وضرورة المحافظة على حريات وحقوق الموظفين والعاملين

✓ ازالة الطابع التسلطي الذي يمكن ان تتصف به الادارة [1]

6- أخلاقيات مهنة التعليم:

تعد مهنة التعليم من أنبل المهن وأرقاها مكانة في المجتمع ،ونظرا للدور الكبير الذي يؤديه المعلم في تنشئة ا اجيال وتعليمهم ،كان لابد على المعلم الالتزام بقواعد السلوك وأخلاقيات مهنة التعليم وهي" مجموعة المبادئ والقواعد التي تعبر أساسا للسلوكيات والممارسات السوية التي ينبغي أن يتحلى بها المعلمون " [2]

ان التزام المعلم أو المربي بقواعد السلوك المهنية تعد مرجعية تساعده في أداء عمله وتضبطه وتقوم علاقته مع زملائه والأسرة التربوية ومع طلبته أوتلاميذه وبالتالي ان التزم المعلم بهذه القواعد تساهم في ترقية المعلم وتحسين مهنة التعليم والتعلم .

أ- تعريف أخلاقيات مهنة التعليم :

أنها " الصفات الحميدة و أنماط السلوكات الطيبة التي يجب أن تتوافر في من يمتهن التدريس ويلتزم بهذه الانماط في أداء رسالته السامية "[3]

وقد حاولت المنظومة التربوية في الجزائر ضبط معايير العمل التربوي وذلك من اجل تفادي الانحرافات وتحقيق الاستقرار لفاعلي المنظومة التربوية حيث حدد ميثاق اخلاقيات مهنة القطاع التربوي خمسة مبادئ مهمة لتنظيم الحياة التربوية وهي : [4]

✓ **النزاهة والأمانة :**

---

[1] نفس المرجع السابق ،ص 17

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية ، أخلاقيات مهنة التعليم وقواعد السلوك ، وزارة التربية والتعليم العالي ،وثيقة تجريبية ، من اعداد هيئة تطوير العليم ،05تشرين الاول ،2010، ص09

[3] جمعة عبد الحميد شنيب نحو ،تصور مقترح لأخلاقيات مهنة التعليم "، ص148 https://sciences.univeyes.net/journals/fjhj_journal/article_176114_cfabd371b54efa36e29caa947f22006f.pdf

[4] ميثاق أخلاقيات قطاع التربية الوطنية ،29نوفمبر2015 ،ص ص 2-3 ،استرجع بتاريخ 08-12-2023 ،سا 21-43

https://www.h-onec.com/p/blog-page.html?url=aHR0cHM6Ly9kcml2ZS5nb29nbGUuY29tL3VjP2V4cG9ydD1kb3du

وهي من المبادئ المهمة وعلى الفاعلين التربويين التحلي بهذه القيم في تصرفاتهم وسلوكاتهم والابتعاد عن كل مظاهر العنف والممارسات اللاأخلاقية

✓ **القدوة والمثالية :**

ان المعلم يجب أن يتحلى بالقيم الحسنة وأن يكون قدوة في مجال عمله مثابرا ،عادلا ،مسؤول متسامح وحريصا على أداء عمله بكل تفاني وإخلاص.

✓ **الاحترام :**

على فاعلي المنظومة التربوية بما فيها المعلم ،التحلي بالاحترام بين زملائه ومسئوليه ويحقق هذا بالإصغاء لبعضهم البعض واحترام أراء بعضهم

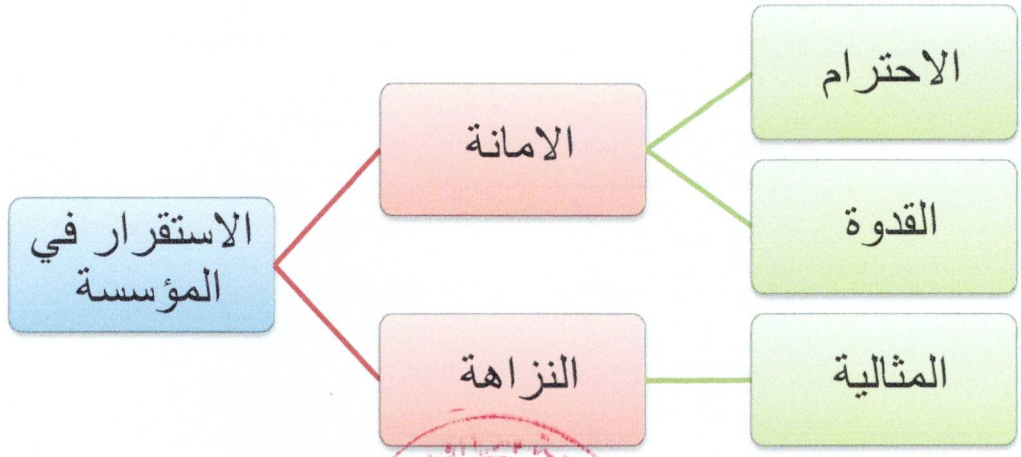
✓ **تطوير الكفاءة:**

على كافة الجماعة التربوية بذل الجهود الكافية لتطوير الكفاءة المكتسبة وتعزيزها .

✓ **الاستقرار داخل المؤسسات التربوية :**

سيادة جو الثقة والتعاون والتآزر بين أعضاء الجماعة التربوية (تلاميذ مدرسين ،مؤطير .....الخ يحقق الاستقرار النفسي وتحقيق نتائج ايجابية في تمدرس الابناء ورسالة المعلم في التربية والتعليم تعمل على تعزيز الاستقرار الدائم .

والشكل التالي رقم (09) يوضح قواعد السلوك المهني التي يجب أن يلتزم بها المعلم في المجال التربوي:



تعد مقومات مهمة من أجل استقرار المعلم في المؤسسة وهي قيم معنوية واخلاقية من الضروري المعلم التحلي بها وهذا يمكنه من الحصول على حقوقه ويؤدي واجباته

حقوق وواجبات المعلم :

للمعلم حقوق وواجبات عليه أن يلتزم بها من أجل أن يعزز قواعد السلوك المهني وتتمثل حقوقه في :

أ- حقوق المعلم :

- يجب أن يكون المعلم محل احترام من طرف المجتمع و ومجمل أطراف الاسرة التربوية
- تفعيل وتنظيم وتنشيط الحياة التربوية من خلال الايام الدراسية والملتقيات والندوات لمضاعفة فرص التعبير والتكوين من أجل تطوير كفاءة المعلم
- توفير البرامج التدربية والتكوينية والوسائل البداغوجية العمل بأريحية .
- الحق في الخدمات الاجتماعية كالمنح العائلية"ومجمل المنح الاخرى
- الحق في الامن والاستقرار في العمل
- الحق في الانخراط في العمل النقابي
- الحق في التقاعد والعطل .

ب- واجبات المعلم ومسؤولياته :

- على المعلم الاخلاص في العمل ولاء لمهنته والاهتمام بتطور وتحصيل تلامذته
- على المعلم أن يكون مطلها على التحولات والتغيرات التي يعرفها المجتمع وأهم القضايا المعاصرة والراهنة
- العمل على غرس القيم الايجابية والحميدة في تلامذته
- الالتزام والانضباط واحترام القوانين واللواحق والحرص على تطبيقها
- العمل على تطوير ذاته مهنيا و ثقافيا.
- الابتعاد عن أي فعل أو عمل يخل ويسيئ الى دوره المهني ومكانته الاجتماعية
- **ج واجبات المعلم مع تلامذته:**
- العمل على تربية تلامذته على القيم الاخلاقية ،وبؤثر تأثير ايجابي عليهم أي أن يكون قدوة حسنة ,
- المعلم مسؤول مسؤولية تامة على تربية وتعليم التلاميذ على اللين والحزم.
- عليه أن يبذل جهده وطاقته لتنمية مهارات تلاميذه حسب مراحله العمرية ويعزز مهاراته الاجتماعية والحركية والانفعالية والعقلية .
- احترام المعلم لآراء تلامذته وتقبلها .أي تعزيز حرية التعبير والمسؤولية فيهم.
- نبذ كل أشكال التمييز وتقبلهم باختلاف خلفيتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وعليه فمن أجل تضمين معايير وقواعد السلوك يجب وضع وسائل لترسيخها في الافراد وفي بيئة العمل من خلال الاليات القانونية في ضبط اللوائح والضوابط التي تعمل على تعديل سلوكات العامل ،وايضا تفعيل الرقابة على مستوى المؤسسات ، والصرامة في محاسبة المقصرين ،وتوعية وتحسيس الموظفين عن طريق وسائل الاعلام وخاصة الاعلام التربوي والندوات والملتقيات العلمية

خاتمة :

تشكل مقاربة الحكم الرشيد أحد المحكات المهمة للقضاء على ظاهرة الفساد التي عرفت انتشارا عابرا للحدود ، وشكلت خللا على مستوى البنية التحتية للمجتمعات النامية التي عرفت فعلا انحرافا كبيرا على المستوى التنظيمي والاداري والمالي خاصة وهذا ماأوضحته منظمة الشفافية العالمية التي تسعى دائما من خلال التقارير السنوية الى احصاء الدول التي تعرف تحسنا في مجال توفر مؤشرات الحكم الرشيد وترتب الدول حسب مؤشر مدركات الفساد ،وبالرغم من الجهود الدولية والاقلمية والعربية والمحلية في مجال مكافة الفساد الا أن الظاهرة مازالت منتشرة وحتى ملمح التجارب الناحجة يعد استراتيجية مهمة للاقتداء بها من أقل القضاء نهائيا على الفساد ،ان علاج هذه الظاهرة لن يكون الا بالالتزام باخلاقيات المهنة وممارسة قواعد السلوك المهني للقضاء على انحرافات الموظف في القطاع العام والخاص ومنها تجدر الاشارة الى ضرورة تعزيز القيم الأخلاقية في مؤسسات المجتمع الحكومية والتربوية ومؤسسات الدينية لبناء انسان واع ومتخلق (الاستثمار في الفرد)

قائمة المراجع :

أ- الكتب :

1- أحمد جابر حسنين علي ،أخلاقيات العمل بين الدين والمجتمع ،المنظمة العربية للتنمية الادارية (بحوث ودراسات) ،جمهورية مصر ،2011.

2- الكايد عبد الكلريم (زهير)، الحكمانية: قضيا وتطبيقات. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003

3- مجموعة من الباحثين ،تجربة الحكم الرشيد في قطر (روافع التنمية المستدامة والتمكين (1995-2013) مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة قطر ،ط1،ديسمبر 2018.

4- عصام عبد الفتاح مطر ،الفساد الاداري ،دار الجامعة الجديدة ،مصر ،2011،

5- عادل جار الله معزب ،الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية ، الناشر المركز الديموقراطي العربي :برلين :ألمانيا ،2020

6- عبد الله أحمد المصراتي ،الفساد الاداري (نحو نظرية الاجتماعية في علم الاجتماع الانحراف والجريمة " درالسة ميدانية " ،المكتب العربي الحديث ،الاسكندرية ،2011

7- محمد مجمد معابرة : الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية (دراسة مقارنة بالقانون الاداري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ، ط 01،2011.

8- محمود عبد الفضيل ،مدخل مفاهيمي وتاريخي ،كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ،مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت ،2004

9- محي الدين شعبان توق ،الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان 2014

المجلس العلمي للكلية

10- مدحت محمد أبو النصر ، الحوكمة الرشيدة فن ادارة المؤسسات عالية الجودة ،الناشر المجموعة العربية للتدريب والنشر ،مصر ،ط1،2015

2- القواميس والمعاجم :

1- المعجم الوسيط / المجلد الثاني ، دار احياء التراث العربي ،ط2، 1973

3- الدوريات والمجلات :

1- ابتسام حاتم علوان، ترشيد الحكم في التجربة العراقية .....الابعاد ومعالجات ،المجلةالسياسيةوالدولية https://www.iasj.net/iasj/download/061fa86cca63977e

2- بن عزيز خيرة ، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري وتحقيق متطلبات الترشيد الاداري ، مجلة الفكر ،العدد8 ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية.

3-بن الطيب علي ،مهلول زكرياء،قراءة للتجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الاداري والاقتصادي ودعم الشفافية والنزاهة ،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ،العدد 03،جوان2018.

4- بوزيان العربي ،جلطي غالم ،مفهوم الحوكمة :عوامل ظهورها ومرتكزاتها ،ومجالات استخدامها ،مجلة المالية والاسواق ،المجلد 08،العدد02،2021،ص432,

5- بقشيش علي ،أمير بللوشة ،جهود المنظمات غير الرسمية في مكافحة الفساد ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،المجلد 10،العدد1،جانفي 2021

6- بوبشطولة بسمة ،قده حبيبة ، آليات مكافحة الفساد ومدى فعاليتها في التشريع الجزائري ،مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ،المجلد 08،العدد02،أفريل 2021

7- خضير حمزة ،الوقاية من الفساد ومكافحته في اطار الصفقات العمومية ،مجلة دفاتر السياسة والقانون ،العدد07، جوان 2012

8- لعماري وليد ،أسباب الفساد في الدول المغاربية وآثارها السلبية عليها ،مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ،المجلد 7،العدد2020،2،ص 193

9- فتيحة طبيب، المجتمع المدني والحكم الراشد (مقاربة نظرية)،مجلة الرائد في الدراسات السياسية ،المجلد 01،العدد 2019،01

10- قاسم علوان سعيد ،سهام عادل أحمد ،الفساد الإداري والمالي :المفهوم –الاسباب –الآثار الوسائل المكافحة ،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة ،المجلد 06، العدد 18،كانون الثاني 2014 .

11- سقني عبلة ،محمد لمين هيشور ، ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري :دراسة في الاسباب وآليات المكافحة ،المجلة الجزائرية للدراسات العامة ، المجلد 7،العدد 1،جوان 2018

12- شنين صالح ،تقييم مكافحة الفساد في التشريع الجزائري ،مجلة تحولات ،العدد 02،جوان 2018.

13- شريط عابد ،بن الحاج جلول ياسين ،دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)

14 - شرقي محمود ،مالكي ابتسام ، تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد –الصين النموذجا –مجلة صوت القانون ،المجلد الثامن ،العدد الخاص رقم 02، 2022 ،ص54

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/204177

15- شريهان ممدوح حسن أحمد، جهود مكافحة الفساد الاداري والمالي في المملكة العربية السعودية ،المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية) ص15

https://jlaw.journals.ekb.eg/article_45185_7d3ac59c2f7dde0ad3d4ed32ed6d1368.pdf

16- محمد فلاق ،حدو سميرة احلام ،دور الشفافية والمسلءلة في الحد من الفساد الاداري (تجارب دولية ،مجلة الريادة الاقتصاديات الاعمل ،العدد 2015،1.

17- محمد سليمان حسن الرفاعي ،الحكم الرشيد في الاردن الواقع والتطلعات ، المجلة العربية للادارة ،مج 39،ع 3 ،سبتمبر 2019

18- جمعة عبد الحميد شنيب نحو ،تصور مقترح لأخلاقيات مهنة التعليم "،
https://sciences.univeyes.net/journals/fjhj_journal/article_176114_cfabd371b54efa36e29caa947f22006f.pdf

19- مالفي محمد العزمي ،عادل ماجد العمري ،توفيق العمراني ،واقع الفساد المالي في الكويت وفق مؤشرات الفساد العالمي والقوانين ذات الصلة ،
The International Journal of Business Ethics and Governance (IJBEG), Vol. 2, No. 2, 2019

20- طوبال ابراهيم ،أثر ومفهوم أخلاقيات المهنة بين الوعي وتحسين أداء الاستاذ الجامعي نمودا ،مجلة الميدان للغلوم الانسانية والاجتماعية ،المجلد 03،العدد03، 2021
استرجع في 04-12-2023 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/161366

مذكرات ماجستير وأطروحات :

1- أسامة محمد خليل الزيناتي ،دور أخلاقيات المهنة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المستشفيات الحكومية فلسطينية (مجمع الشفاء الطبي) ،أكاديمية الادارة والسلامة للدراسات العليا بالمشاركة مع جامعة الاقصى ،رسالة ماجستير ،2014،

2- الخثران عبد الكريم سعد ،واقع الاجراءات المتخذة للحد منجرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية ،رسالة ماجستير ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ،1424-2004 ،ص ص26 ،27

3- بن عودة حورية ،الفساد وآليات مكافحته في اطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري ،أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق :تخصص قانون دولي وعلاقات دولية ،جامعة الجيلالي اليابس سيد بلعباس ،(2015-2016)،

4- صبرينة فطوش / آليات المنظمات الدولية لمكافحة الفساد في الدول العربية (دراسة حالة منظمة الشفافية الدولية) ،اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة بسكرة ،'(2020-2021)

5- زروقي يحى ،أخلاقيات الاعمال والفساد الاداري للموظف العام ،دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تلمسان ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،سنة

6- سارة د ياغي ،**الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر (1999-2007)** مذكرة تخرج ماجستير ،جامعة ال البيت المملكة الهاشمية الأردنية ،اشراف علي عود الشرعة 2009،2008

تقارير ومنشورات :

1- نبيل البابلي ، **الحكم الرشيد الأبعاد و المعايير و المتطلبات** ،المعهد المصري للدراسات ،تركيا ،تقارير سياسية ، 09جانفي 2018.

2- خضير شعبان ،الفساد أنواعه وأسبابه ،وآثاره وطرق علاجه ، مطبوعة دروس موجهة لطلبة الجيولوجيا ،جامعة باتنة2 ،السنة الدراسية 2015-2018

3- مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ،الاعمال التحضيرية للمفاوضات الرامية لوضع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ،نيويورك 2011

4- الجريدة الرسمية العدد 24 ،16أفريل 2006، مرسوم رئاسية الاتحاد الافري رقم 06-137،يتضمن التصديق على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتدد بمابوتو ،11يوليو 2003،

5- الهيئة العامة لمكافحة الفساد ،ثقافة الفساد ،مرجع pdf ، استرجع بتاريخ 21-11-2022، 15,00 لى الرابط https://www.nazaha.gov.kw/AR/DocLib

6- وزارة الدولة لتنمية الادارية،لجنة الشفافية والنزاهة مصر،التقرير الأول ،الاصدار 1،101/ 07،34-02-2007،ص25 ،استرجع بتاريخ 21-11-2022،15,00 رابط التحميل http://www.amdarwish.com/Publications/TIC_Report1.pdf،

7- السلطة الوطنية الفلسطينية ، أخلاقيات مهنة التعليم وقواعد السلوك ، وزارة التربية والتعليم العالي ،وثيقة تجربية ، من اعداد هيئة تطوير العليم ،05تشرين الاول ،2010

8- ميثاق أخلاقيات قطاع التربية الوطنية ،29نوفمبر 2015 ،استرجع بتاريخ 08-12-2023 ،سا 21-43

page.html?url=aHR0cHM6Ly9kcml2ZS5nb29nbGUuY29tL3VjP2V4cG9ydD1

https://www.h-onec.com/p/blog kb3du

09- معهد البحث الوطني للدفاع، اعادة تطوير الصين وجيش التحرير الوطني ،2016. www.rand.org /t :rr1402.

مؤتمرات وملتقيات :

1- أحمد معاوية أحمد سيد ،سياسة الاسلام في الوقاية والمنع من الفساد ، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ،المجلد 1، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ،الرياض ،2003.

2- عبد الله الحسن بونعامة ، الفساد وأثره في القطاع الخاص ، المؤتمر العري الدولي لمكافحة الفساد ،جامعة نايف للعلوم الامنية ،الرياض 2003.

3- عاتي يمينة ،الفساد الاداري والمالي ،مفاهيمه أسبابه ،أشكاله وآثاره على التنمية الاقتصادية ،مداخلة القيت في الملتقى الوكني الاول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية يومي 24و25أفريل 2018 ،جامعة 8ماي 1945 جامعة قالمة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

4- قارة ملاك ،آليات مكافحة الفساد في الجزائر بين النظرية والتطبيق ،مداخلة التقيت بالملتقى الوطني حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية ،جامعة 08ماي 1945 قالمة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير ،يومي 24و25أفريل 2018.

5- حسين محمد مصلح محمد ،**الاعلام ومكافحة الفساد** ،المؤتمر السنوي العاشر "دور الاعلام في مكافحة الفساد "جامعة طنطا مصر ،28،27أفريل 2017،

6- جوهرة أقطي ،فوزية مقراش ،أثر حوكمة المستشفيات على اخلاقيات المهنة الطبية حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الاداري ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 06و07 ماي

مواقع الالكترونية :

1 - أسباب الفساد الاخلاقي ومظاهرهالمنتشرة في الجتمع تاريخ الولوج 17-19-2022 توقيت : 17و54 https://www.almrsal.com/post/836853?utm_source=google.f

- 2- صخيفة وقائع الفساد ، تاريخ الولوج للموقع 29-10-2022 ،توقيت 18.34 https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/19/anticorruption-**02/19/2020** fact-sheetالبنك الدولي ،

- **3-** مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي — تقرير لصندوق النقد الدولي، **7 يوليو 2016 ، تاريخ الولوج للموقع 29-10-2020 ،توقيت :** https://www.imf.org/ar/News/Articles/2015/09/28/04/53/sores05111**19.49**

4- ع معزوز ، تطور التشريع الجزائري في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته،r https://www.ocrc.gov.dz/ar، تاريخ الولوج 13-11-2022 الساعة 18.11

5- الديوان المركزي لقمع الفساد ،تاريخ الولوج 13- 11-2022 ،توقيت-11-18 https://www.ocrc.gov.dz